

# قراءة «حضاريتها» في مشاهد أربعة من الحرب العدوانية على غزة

د. نادية مصطفى

هذا وإن (غزة-٢٠٠٩) مرأة كاشفة لهذه المشاهد؛ فإن ما يحدث يختبر ما كان يتراكم طوال عقدين من مواقف. ولذا ف(غزة-٢٠٠٩) تعتبر مفصلاً نوعياً في الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

والمشاهد الأربع التي تستدعيها لبيان هذه الرؤية وكيفية تفعيلها إنما تتصل بمستويات أربعة من تفاعلات الأمة:

- ١- مستوى العلاقة بين الشعوب العربية وحكومتها (وكل ذلك الشعوب الغربية وحكومتها).
- ٢- مستوى توجيه النظام العربي الرسمي نحو الصراع مع إسرائيل والقضية الفلسطينية.
- ٣- مستوى «مقاومة فلسطين-غزة».
- ٤- مستوى العلاقة بين النظام العربي وجواره الحضاري (و بالأخص تركيا).

هذه المشاهد تستدعي -كما يحيط بها ويغافها- مشهد مقاومة فلسطين-غزة، ومشهد الحرب العدوانية المفتوحة عليها من إسرائيل بالآلية العسكرية والتي تدعمها دبلوماسية القوى الكبرى الغربية: سواء السافرة منها أو ما كان على قدر بقى من الاستحياء (اعتبارات إنسانية)، وسواء المتحركة منها أو الصامتة والمراقبة عن بعد. وجميع هذه المشاهد تطرح بقوة وتشريح معنى الأبعاد الحضارية للحرب العدوانية على غزة: القائم منها والمطلوب.

أقصد بالرؤية الحضارية أمرين: من ناحية هي رؤية انقلابية على المواقف الذائعة الاستسلامية الانهزامية النابعة بالأساس من صنوف صناع القرار والسياسة ووسائلهم في دوائر الفكر والإعلام. وتحاول هذه الرؤية أن تعيد قراءة هذه المواقف وما تعكسه من رؤى مادية ضيقة تختنق كل مفهوم للمصالحة أو الأمان أو الوطن، ومن ثم فهي تستدعي أكثر من مجرد موازين القوى المادية على الأرض؛ ممتدة إلى التاريخ القريب منه والبعيد، وإلى الأمة برمتها وسياقها العالمي. وبالتالي فهي من ناحية أخرى -رؤية تستدعي مرجعية الذات الجماعية: مرجعية الأمة الحضارية وتاريخها ومصالحها الآنية والمستقبلية، في محاولة لبيان كيف أن خطابات البراجماتية والنفعية والمصلحية الذائعة ليست حتمية وليس الوحدة الصحيحة، فهي ليست إلا تبريرات لفشل متعدد الأبعاد، ولن يست أيضًا إلا السبيل لتبرير «إثار السلام» والاعتراف الضمني بالتنازل أمام إسرائيل. ومن ثم فإن الخروج من أسر هذه السياسات وهذه المفاهيم يحتاج لرؤية انقلابية تحرر الفكر والوعي والعقل والضمير من الأزمة حتى يمكن أن تتحرر القدرة على الحركة، وهذا التحرير لا يكون إلا من خلال مراجعة المعنى والمفهوم والمعايير المتعلقة بمفاهيم «الفشل» و«النجاح» و«السلام» و«الاستسلام» و«الحرب العدوانية» و«المقاومة». وهذه المراجعة يجب أن تتم باستدعاء معايير، قد تكون غائبة عن نظر البعض ووعيهم.



## إن هذا الغضب يبقى كما هو عالياً، ويزداد علواً - معه - ما يسمى «الحاجز النفسي» بين شعوبنا وإسرائيل والذى ما زال يحول دون التطبيع الذي تريده

وإسرائيل والذي ما زال يحول دون التطبيع الذي تريده إسرائيل تفعيلاً لما يسمى «اتفاقات السلام» التي كتبتها أقلام نظم عربية على ورق، فأصبحت بمرور الوقت، ومع استمرار التهديد والتتوسيع الإسرائيلي حبراً على ورق. ففي حين ما زالت تتمسك النظم بهذه الأوهام - إيثاراً للسلامة وليس حباً في السلام وعلى نحو يجعل من هذا الأخير درجة من الاستسلام - فإن الشعوب يرتفع بينها وبين إسرائيل ما هو أكبر من جدار الفصل العنصري الذي رفعته على أرض الضفة الغربية.

فمن ناحية: في حين أن دولاً عربية (مثلاً مصر) منعت التظاهر في العاصمة وسمحت بقدر من التفليس في الأقاليم، فإن دولاً عربية أخرى (الجزائر)، وبعد أن كانت تمنع التظاهر، فإن الشعب الجزائري نجح في أن يفرض تظاهره على الحكومة وخرج لنصرة غزة-فلسطين والعرب.

وفي المقابل فإن دولاً عربية صرّح (ولا أقول أفتى) شيوخها بمنع المظاهرات، وهوئوا من قدرها وقيمتها، داعين لنصرة فلسطين بالتربيعات من خلال حملات تبرعية علنية (بدعوة من خادم الحرمين الشريفين)، وغطى الإعلام هذه العملية بطريقة تفاخرية «تظاهرية». تم هذا تحت مظلة الفتوى الداعية المسلمين لنصرة غزة بمال والدعاء وبعد عن المعاصي، كما لو أن هذه الأمة لا تمتلك إلا المال وإلا الدعاء في سبيل هذه القضية، أو كما لو أن شعوب هذه الأمة عليها أن تترك السياسة للحكام فقط.

بالرغم مما للدعاء من أهمية للمؤمن وللإيمان، إلا أن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف. فالقوة لا يحدد شكلها الحكم فقط، وخاصة أن هذه الأمة تملك من أوراق القوة وعناصرها الكثير مما لم يوظّف في اتجاهه الصحيح؛ أي غزة العرب والإسلام والمسلمين ودعم مكانتهم في العالم؛ وذلك لا شيء إلا لأن الشعوب تخلت عن أدوارها، أو أجبرت على أن تتخل عن أدوارها، إما بالإكراه السياسي والأمني وإما بالتخدير «الديني» المظهي. إلا أن أوقات الأزمات الكبرى - مثل الوضع الراهن في غزة وما يحيق بالقضية الفلسطينية من تهديدات - قادر على أن يقلب المعادلة فتعيد «المقاومة» في

المشهد الأول: المظاهرات على الصعيد العربي والإسلامي والعالمي تضامناً مع غزة ضد إسرائيل<sup>(١)</sup>:

ففي الوقت نفسه الذي تتحقق فيه إسرائيل الفلسطينيين تحت الحصار قصفاً منهجياً منظماً يجتث الزرع والحجر والإنسان، وعلى نحو يبين أن ما يحدث من خسائر في المدنيين ليست خسائر لا مفرّ منها في كل المعارك العسكرية، ولكنها خسائر مقصودة لعينها لأن المقاومة ليست حماس فقط، ولكن المقاومة هي غزة كلها. والآلية العسكرية الإسرائيلية لا تتحرك ضد حماس المقاومة فقط، ولكن ضد الشعب الفلسطيني بأسره ومن أجل تصفيته القضية الفلسطينية برمتها، وهكذا قالها مُشعل وهنية والعقلاء من مفكري الأمة، قالوا إن إسرائيل لا تقصد حماس فقط ولكن القضية برمتها والأمة برمتها، فهي مصدر تهديد للجميع آنئـاً ولاحقـاً.

في الوقت نفسه، فإن القراءة في مشهد المظاهرات هو عملة ذات وجهين:

- الوجه الأول للعملة: هو مشهد المظاهرات في العواصم العالمية، التي تحظى بحماية الأمن والمساعدة في تنظيمها، معطيةً كل الحق للمتظاهرين في الخروج إلى الميادين والشوارع الكبرى، في الوقت نفسه الذي يسود فيه المتظاهرين - باستثناء حالات قليلة - نظام وتناسق بين أطياف عدة سياسية وفكرية أو دينية، اجتمعوا - بل وحرصوا على أن يبنوا اجتماعهم بالرغم من تباين مرجعياتهم - على إدانة الفعل الإسرائيلي، وسواء كانت هذه الإدانة لأسباب إنسانية تحصل بالدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من خلال المقاومة أو غيرها، أو سواء لنصرة الإسلام والمسلمين ضد الهجوم عليهم في فلسطين.

إنها إذن قيمة حقوق الإنسان تنضح من هذا المشهد، قيمة حق الإنسان في الحرية والمشاركة، تلك القيمة التي وإن تأكد احترامها داخل المجتمعات الغربية (بصورة أو بأخرى)، إلا أنه ما زال يحكم هذه القيم سياسات المعايير المزروعة حين تأخذها الحكومات الغربية إلى الخارج: داعية إلى احترامها؛ متخذة التدخل لحمايتها ذريعةً لتأثر أخرى.

- الوجه الثاني للعملة: هو أن قوات الأمن في عواصم عربية (مصر والأردن وموريتانيا وغيرها) تحاصر مظاهرات شعوبها وتضرّبها حمايةً لسفارة إسرائيل ومنعاً للجماهير الغاضبة من الوصول إلى السفارة. إن هذا الغضب يبقى كما هو عالياً، ويزداد علواً - معه - ما يسمى «الحاجز النفسي» بين شعوبنا

(١) وخاصة في يوم الغضب من أجل غزة (الجمعة ٩/١/٢٠٠٩، السبت ١٠/١/٢٠٠٩) والذي دعا إليه العلامة يوسف القرضاوي.

مع قوى المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان والإمبريالية والصهيونية ومشروعات اليمونة الإمبراطورية العالمية الجديدة. إن هذا المشهد بوجهه عربياً عالمياً - ليقدم دللتين قويتين:

- الدلالة الأولى هي تجسيد وتعاظم الفجوة بين الشعوب العربية - ولا أقول الشعوب الإسلامية كلها في تركيا وأيران، وباكستان... الخ - وحكوماتها والنظم التي تحكمها أيّاً كان نمط هذا النظام: ملكياً أو جمهورياً، وأيّاً كان الوصف الذي تتخذه.

- ومن ثم فالدلالة الثانية تتمثل في تحالف قوى المقاومة عبر الحدود في كل مكان ضد كل أشكال الطغيان والاحتلال والعنصرية والظلم (ملتقى بيروت، ملتقى استانبول، وملتقى ديربان,...). ومن ثم، فإن تحالف قوى المقاومة الإسلامية عبر العالم العربي والإسلامي هي جزء من هذا الكل.

هذا، ولم تتوان السياسة الإسرائيلية دائمًا عن رعاية ودعم الدلالة الأولى؛ أي الفجوة بين الشعوب والحكومات، ورغمًا عن كل ما تبذله من جهود مباشرة ومتسرعة من أجل التطبيع ومن أجل كسر الحاجز النفسي بين إسرائيل والشعوب العربية والإسلامية. ولقد أكدت التصريحات الإسرائيلية خلال الأسبوعين الثاني والثالث من الحرب هذا المنحى في السياسة الإسرائيلية، وأبرزته على نحو غير مسبوق. ويكتفي أن نستدعي التصريحات العلنية الواضحة لوزيرة الخارجية الإسرائيلية وكيار قادة الدبلوماسية الإسرائيلية، والتي حرصوا خاللها على إبراز مدى التنسيق والتفاهم بين إسرائيل ومصر حول أهداف العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، إضافة إلى التصريحات حول موافقة مصر على لا تنتصر حماس في غزة. وناهيك أخيراً عن تصريحات سفير إسرائيل في واشنطن بأن إسرائيل لا تدافع عن أنها فقط، ولكن عن أمن مصر وسوريا والأردن ضد مصادر تهديد هذا الأمن منحركات الإسلاميين المعارضة.

وإذا كانت مثل هذه التصريحات وغيرها - مثل الثناء المتكرر لبوش على سياسة مصر تجاه الأزمة - تبين أو تفسر جزءاً من أسباب الاتهامات التي تواجهها السياسة المصرية الآن (كما سترى عند قراءة المشهد الثاني في هذه السلسلة) فإنها ستعود بالسلب على إسرائيل - أكثر مما تستعود إيجابياً - في الأجل القصير؛ حيث إن العدوان الإسرائيلي وجه ضربة في الصميم لكل ما تبقى لدى البعض من أوهام السلام كخيار استراتيجي، وأقصد السلام الدائم العادل الذي ترضيه الشعوب وتبحث عنه، وليس الذي تفرضه النظم من أعلى في غمار خريطة معقدة من حسابات المصالح الضيقة الآتية التي لا تُبني على رؤية استراتيجية حضارية.

فلسطين» روح المقاومة من جديد على صعيد الأمة برمتها ضد كل صور العدوان على ثوابتها وعلى شعوبها.

ومن ناحية ثانية: فإذا كانت مظاهرات إيران لا تحمل جديداً، فإن مشهد المظاهرات في تركيا من حيث حجمها ونطاقها وخطابها يحمل رسالة مهمة؛ حيث ارتبطت توجهات تركي نشط دفاعي على الصعيد الرسمي، تخطت مواقفه المعلنة الرسمية - وعلى صعيد البرلمان بصفة خاصة - مواقف أطراف عربية أخرى من حيث إدانة إسرائيل، ومن حيث المبادرة بتحويل الإدانة إلى مواقف وحركة، ولو تدريجية. وبذا فإن تناغم الشارع التركي والقيادة التركية مؤشر عن نقلة نوعية في توجهات السياسة التركية برمتها، نحو أوروبا ونحو العالم العربي والإسلامي.

ومن ناحية ثالثة: فإن القراءة في مشهد المظاهرات العربية تشهد تلاحمًا في أوجه القضية الفلسطينية: العروبية منها والإسلامية، فهي قضية عربية وإسلامية وكذلك مسيحية؛ ولذا فمن الملاحظ أنه وإن سادت المظاهرات الغربية إدانة إسرائيل بالعنصرية وانتهاك حقوق الإنسان، فإن المظاهرات الكثيفة (كما حدث في بعض الدول العربية) يسودها نصرة العروبة والإسلام ودعم المقاومة من أجل حقوق الشعب الفلسطيني العربي. وهذا وجهاً متلاحمان لا يمكن الفصل بينهما، وإن حرست بعض القيادات الفكرية (أ.حسنين هيك ود.عزمي بشارة) على عدم التركيز على البعد الديني في الصراع أو رفضه، إلا أن هذه القيادات - على الأقل - لم تستبعد مصدر للتعبئة وشحذ الهم من أجل المقاومة التي تتصطف وراها فصائل عدة وليس الفصيل الإسلامي فقط برافقه: حماس وجهاد، وإن كان الضوء قد تركز على هذا الفصيل بالذات، فذلك لأنه الأكثر اتساعاً وامتداداً من حيث القاعدة الشعبية، وكذلك فإنه نموذج من نماذج أخرى من المقاومة ذات المرجعية الأخرى، التي ما زالت تتمسك بخيار المقاومة.

عبارة أخرى، نتساءل: هل المظاهرات على الصعيد العربي تعكس صعود إسلامية المجتمعات، أم سياسة قوى المعارضة السياسية الإسلامية، أم تحالف هذه القوى مع قوى المقاومة الإسلامية ضد الاحتلال والعدوان في كل مكان: أفغانستان، العراق، لبنان، فلسطين؟

وهكذا، فإن هذه الزوايا واللقطات المتنوعة من مشهد المظاهرات في العالم العربي بصفة مقارنة بغيرها في العالم الإسلامي وفي الغرب تستدعي دلالات عديدة لما آل إليه حال العلاقة بين الشعوب وبين الحكومات، إلا أنني أتوقف عند دلالة اللقطة الأخيرة، فإن هذه اللقطة تبين نمطين من التحالف: تحالف طغيان الداخل مع طغيان الخارج - عبر الموقف الاستسلامي أمام إسرائيل، وتحالف قوى المقاومة ضد الاستبداد في الداخل

أسئللة يكررها من لا يؤمنون بدور الشعوب وحقوقها في التعبير عن رأيها، ليس فقط من خلال اختيار نوابها في المجالس التشريعية والمحليّة، ولكن على نحو جماعي يجسد موقعاً قد يكون مؤيداً لتجهيز النظام وقد يكون معارضًا كاشفاً عن قصور أو داعياً إلى مطالب.

ولقد وجدت أبواب النظم -خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة- قنوات عديدة ترفع من خلالها أصواتها مدافعة عن هذا أو متهمة لهذا، على نحو بينَ أن هناك حرباً واستقطاباً إعلامياً شديداً بين المدافعين عن خيار المقاومة وعن غزة وبين المدافعين عن مواقف دول عربية كبرى وهكذا... ولقد أصابت هذه المساحة الإعلامية وخاصة المرئية -وعي العام بالاضطراب. ومن ثم فإن المظاهرات - وخاصة ضد النظم التي تتلاقي حولها مساندة خيار المقاومة أو ربما تتأمر عليه- إنما هي سبيل لبيان خيار الشعوب؛ وهو الخيار الذي يتم حصار وتنقييد سبيل الإعلان عنه وبسبيل تفعيله وحمايته، في حين تُفتح صفحات الصحف الرسمية والقنوات الفضائية الرسمية لأبواب هذه النظم تبرر سياساتها وموافقتها، أكثر مما تدافع ولو عن حق الشعب الفلسطيني في الحياة. فإن الدفاع عن النفس قد أضحت أكثر أهمية من أي اعتبار آخر؛ وبذلتساوي هذه النظم مع إسرائيل في دعاؤها التي لم تعد تتضلل أحداً من الشعب الوعي أو التي تريد أن تعي. فلقد أصبحت وسائل الإعلام -المقرؤة والمسموعة- ساحة لعارك بين التيارات الفكرية والسياسية المتنوعة على نحو يقدم سندًا من يتظاهرون دفاعاً عن خيار المقاومة وخيار الإنسانية وقيم العدل والحرية.

إن المظاهرات، إذا حدثت أو إذا مُنعت وُقُبِّلت، هي مؤشر عن حال «الأمة»، وإذا كانت الأمة قد نهضت من أجل محمد «صلى الله عليه وسلم» حين نالت منه رسوم كاريكاتيرية، فما أجرد أيضًا أن تقوم الأمة وتستمر من أجل خيار المقاومة في زمن تكالبت وتداركت فيه علينا الأمم، ليس من قلة ولكن من وهن. ولقد تراكمت علامات الوهن -المعاصرة- لتصل إلى أقصاها. وما كانت «الحرب على غزة» سوى مرآة كاشفة لما وصل إليه النظام العربي من وهن.

**المشهد الثاني: النظام العربي في مرآة غزة الكاشفة عن توجهه مع خيار التسوية السلمية على حساب خيار المقاومة:**

وهو مشهد معقد ومركب: فما النظام العربي الرسمي؟ هل هو الجامعة العربية؟ أم النظم العربية منفردة، أو على الأقل (ووفق توجهات السياسة الأمريكية) النظم الفرعية العربية من: الخليج والمشرق، ووادي النيل، وشمال أفريقيا، والقرن الأفريقي؟.. تساؤلات يحيط بها، مع تكرار الأزمات وتواлиها (عدوان العراق على الكويت، الحرب على العراق واحتلالها، انتفاضة الأقصى وتداعياتها...) تساؤل أكبر: هل مات «النظام العربي الرسمي»؟

أما المسلك الإسرائيلي تجاه الدلالة الثانية (أي تحالف قوى المقاومة عبر الحدود) فقد اتجه إلى ضرب هذا التحالف بأكثر من صورة؛ ذلك لأن إنجاز المشروع الصهيوني لا يتطلب -وفقاً رعاته- مجرد احتلال أرض وتدعيم تفوق عسكري، وتصفية شعب، ولكن يتطلب تسلیماً نفسياً وفكرياً وسياسياً من الأمة برمتها بقبول إسرائيل واقعاً وقائناً، وهذا يتجسد في وقف نهائي لكل شكل من أشكال المقاومة وخاصة العسكرية، النابعة من الشعب، حيث إن النظم قد استسلمت بدرجات -ولأسباب عده كما سبق وأن ذكرنا- وتخلى عن كل أشكال الدفاع عن الحق الفلسطيني باستثناء ما يحصل بالأداة الدبلوماسية، وتلك أيضاً -كما سترى في قراءة مشهد آخر- لم تعكس مقاومة حضارية سلمية بقدر ما عكست قدرًا كبيرًا من المهانة؛ لأنه التفاوض غير المستند بعناصر قوة ولا بعناصر إرادة وعزيمة قد تعوض ما ضاع من عناصر القوة والمكنته في مسلسل الاستبداد والفساد في الأوطان.

والى جانب الآلية العسكرية بالطبع، وفي تناغم شديد تُحشد عليه السياسة الإسرائيلية بين القوة الصلدة والقوة الناعمة، فإن من أدوات المسلك الإسرائيلي الأخرى لضرب قوى المقاومة وتحالفاتها، ذلك الوسم للمقاومة بأنها «الإرهاب»، وعلى نحو يؤدي إلى إفقاد المقاومة الفلسطينية (العسكرية) شرعيتها الدولية.

وإذا كانت الشعوب العربية والإسلامية قد خرجت لنصرة غزة وفلسطين في مظاهرات وبيانات وتصريحات وحركات، وإذا كانت رموز فكرية وإعلامية وسياسية ودينية متنوعة التوجهات، قد ساندت المقاومة وحماس، أو على الأقل أشار البعض منها إلى أنه لا وقت الآن لحسابات أيديولوجية ومحاكمات لبعضنا البعض، فهل يعني ذلك أننا جميعاً -الشعوب- نوسم بالإرهاب الذي وُسّمت به إسرائيل وأمريكا وأوروبا مقاومة حماس وحزب الله؟... وكل هذا يجعلنا نتسائل: هل هذه خطوة إضافية، بعد الخطوات التي تلت نهاية الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر من حيث التدخلات الخارجية في الصراعات الإقليمية باسم الداعي الإنسانية، وعلى نحو ضرب بقوة مفاهيم السيادة والاستقلال، والمقاومة وغيرها... إلخ؟

وأخيراً: نعود مرة أخرى إلى محور القراءة في هذا المشهد ومنطلقاته؛ أي «المظاهرات» في العالم العربي والإسلامية وغيرها ودلائلها. وبالنسبة للفجوة بين الشعب والحكومات العربية وبالنسبة للتلاحم بين الشعب والحكومة في كل من إيران وتركيا. ودافع هذه العودة الأخيرة هو التساؤل: ما جدوى هذه المظاهرات على ساحة الحركة؟ هل تجدي في تغيير المعادات على أرض الواقع؟

## المقاومة العسكرية الفلسطينية - بأشكال ودرجات مختلفة- لم تختف أبداً من على ساحة إدارة الصراع، مهما عظمت التكالفة ومهما زادت القيود

والفصل بين الضفة وغزة، إجهاضاً لمشروع دولة فلسطينية فاعلة، ولقطع أيصال الضفة ذاتها، ولحصار خيار المقاومة المسلحة في مركزه في غزة. ناهيك بالطبع عن رعاية الانشقاق في الصف الفلسطيني وتغذيته بين رأس السلطة الفلسطينية في رام الله، وحماس في غزة.

كل ذلك في وقت، لم يعد فيه الصراع العربي- الإسرائيلي، الصراع المفتوح الوحيد في المنطقة. فلقد تعدد بؤر الصراعات المتفرجة: في العراق، وفي السودان، وفي القرن الأفريقي، ناهيك عمّا يجري في الجوار الإسلامي (أفغانستان وباكيستان)، وعما يجري في داخل النظم والمجتمعات العربية والإسلامية من سياسات تفكك وتجزئة باستخدام أوراق الطائفية والعرقية والمذهبية والدينية. إن هذه الصورة التي نشطتها ووظفتها -ولا أقول أنشأتها- السياسات الأمريكية بتحالف مع السياسات الإسرائيلية، لم تجعل الصراع بين العرب وإسرائيل، أو بين الفلسطينيين وإسرائيل إلا واحداً من خريطة صراعات يموج بها «الشرق الأوسط الكبير» الذي سعت إدارة بوش لإعادة تشكيله.

إلا أن الحرب على غزة -ومن قبلها الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦- ما زالت تبرر، لمن يريد أن يعي أو يدرك، أن الصراع العربي- الإسرائيلي الصهيوني هو البؤرة التي امتدت عنها وفترعت عنها كل تلك الصراعات المتفرجة.

إن فتراجع خيار النظام العربي الرسمي بعيداً عن دعم خيار المقاومة المسلحة والمواجهة مع إسرائيل لصالح خيار التسوية السلمية، وعبر العقود الثلاثة الماضية منذ ١٩٧٨، قد اقترن من ناحية أولى بالتغييرات المترابطة في خريطة صراعات المنطقة برمتها، كما اقترن من ناحية أخرى بالتغيير في توجهات السياسة المصرية والنظام العربي، ناهيك عن تغيرات الداخل الفلسطيني (كما سنرى في قراءة مشهد لاحق).

وكما لم ينجح النظام العربي -بقيادة مصرية- (ومنذ ١٩٤٨) في إدارة معركة المقاومة المسلحة والمواجهة مع إسرائيل، فلم ينجح أيضاً (ومنذ ١٩٧٨) في إدارة معركة التسوية السلمية، وظل الجدال حول السبيلين: القوة العسكرية، والتفاوض والحل الإسلامي، محوراً للمواجهة بين ما سُمي محور الاعتدال ومحور الممانعة، وعلى نحو حال حتى الآن دون استكمال تحرير أراضٍ عربية محتلة (في سوريا)، ودون إنشاء

إن ذلك التساؤل حول الشق الأول من عنوان المشهد لا ينفصل عن الشق الثاني من العنوان وما يطرحه بدوره من أسئلة: أين موضع خيار المقاومة -مقارنة بخيار التسوية- من إدارة النظام للصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية؟

كيف توارى مصطلح «الصراع العربي- الإسرائيلي» عن الخطاب العام الدائم، الرسمي وغير الرسمي، وقفز بدلاً منه مصطلح «القضية الفلسطينية»، في حين نجد استمرار خطاب دوائر أخرى يقوم على مفهوم الصراع مع «العدو الصهيوني»؟ إن هذه المصطلحات ليست بالطبع مترادفة، كما أنها ليست منفصلة عن بعضها البعض. فلسطين في قلب الصراع العربي- الإسرائيلي، ولكن إسرائيل لا تستهدف فلسطين فقط، فالمشروع الصهيوني أكثر اتساعاً من حدود النظام العربي بل ومن الدائرة الإسلامية؛ لأنه يمتد إلى العالم كله، وإن كان يتخد من فلسطين رأس الحرية نحو الدائرة العربية والإسلامية ابتداءً. ويتزامن تراجع مصطلح «الصراع العربي- الإسرائيلي» تدريجياً من الخطاب الرسمي بل من ذاكرة المواطن العادي، بل من كتب تدريس التاريخ، يتزامن مع ضعف وأفول مفهوم «القومية العربية» وتراجع الآمال حول «نظام عربي».

لقد أخذت الاستراتيجيات الوطنية للدول العربية الكبرى - وعلى رأسها مصر- في الانكماش داخل حدودها الوطنية واقعة في أسر مفهوم «المصلحة الوطنية أولاً» متناسية أنه -وفي حالة مصر بالذات ذات الدور القيادي تاريخياً في المنطقة- لا يمكن هذا الفضل التعسفي بين دائريَّ المصالح الوطنية والقومية. ولكن التابع للتطور في دور مصر الإقليمي وتطور توجهاته نحو إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي يمكن أن يلاحظ ارتباطاً بين نمط ووجهة هذه التطورات وبين التراجع في دور «النظام العربي الرسمي» تجاه خيار المقاومة ضد مشروع إسرائيل والصهيونية من ناحية، وتزايد إلقاء القضية برمتها على كاهل الفلسطينيين أساساً وانطلاقاً من الداخل. ومن ثم، وبالتدريج، ومنذ اتفاقية كامب ديفيد وعبر خروج منظمة التحرير من بيروت، ومع اتفاقيات سلام الأردن مع إسرائيل ثم أوسلو، تكرس هذا الفصل بين شقيِّ «العربي» و«الفلسطيني» في وصف الصراع مع إسرائيل.

وانتقلت البؤرة على أراضي «السلطة الوطنية» في الضفة وغزة. ولم يعد الدور العربي فاعلاً حتى أصبحنا نتحدث الآن عن دور مصر ك وسيط بين إسرائيل والفلسطينيين، وأضحت المبادرة من أجل السلام، الثمن الذي قدمه العرب لتخلיהם عن الدور المباشر لمقاومة إسرائيل، حيث كبلتهم المبادرة بخيار السلام كخيار استراتيجي، في وقت تستمر فيه إسرائيل في عدوانها بكل الصور على الشعب الفلسطيني: لتهويد القدس،

غرار ما حدث من قبل مع حزب الله ٢٠٠٦. ناهيك بالطبع عن الموقف المغاير الذي بادرت به تركيا، ألا وهو أن حماس لا تجد حتى الآن صوتاً يمثلها في مفاوضات المحافل الدولية، في وقت تمثل هي هدف الأعمال العسكرية الإسرائيلية الدائرة، كما تمثل طرفاً فاعلاً أساسياً في التفاعلات الجارية، رغمما عن عدم اعتراف البعض بها أو اتهامها بالإرهاب أو الرغبة في التخلص منها أو شل حركتها على الأقل.

فهل تمثل هذه المبادرة (غير العربية) محاولة لخرق الحصار السياسي العالمي على حماس؟ وكيف يمكن أن نقرأ هذه المبادرة وما لاتها السياسية (كما سنرى في قراءة المشهد الواسع)؟ هل ستقود إلى مفاوضات مباشرة بين حماس وإسرائيل، بعد تلك المفاوضات -غير المباشرة- بوساطة مصرية وتركية؟

ومن ناحية أخرى، وفيما يتصل أيضاً بالمقاومة العسكرية والمواقف الرسمية العربية منها وخاصة الموقف المصري، تثور قضية «تهريب الأسلحة إلى غزة» واتهام مصر (وكذلك إيران) بالمسؤولية عنها. ومن ثم جاءت كل التصريحات الأمريكية والإسرائيلية الملوحة بهذه القضية في وجه الدبلوماسية المصرية والمطالبة لها بصرامة بالتعاون بشأنها، على نحو دفع وزير الخارجية أبو الغيط في تصريح انفعالي للقول بأن مصر غير مسؤولة عن دعم القدرات العسكرية للفلسطينيين، كما يطالب بذلك حسن نصر الله، وأنها مسؤولة فقط عن دعم قدرات الفلسطينيين في الحياة من خلال المعونات الإنسانية. بعبارة أخرى: في وقت تتعرض فيه غزة للعدوان الكثيف، تتفرع القضية بعيداً عن الأصل ونحو الفرع؛ ألا وهو تسليح المقاومة، على نحو يعيد للذاكرة الأحداث السابقة المستمرة حتى الآن المتصلة بسلاح حزب الله، فبدلاً من أن تحرر مصر والنظام العربي ما لديهم من أوراق ضغط على إسرائيل فإذا بهم يريدون أن يجردوا المقاومة من سلاحها.

وبناء على كل ما سبق: ابتداء من إسقاط خيار الحرب مع إسرائيل، وتقييد خيار المقاومة العسكرية الفلسطينية، فماذا عن المؤشرات الأخرى المتصلة بالمقاومة السلمية؟ ومن أهمها ما يلي: اتفاق اجتماع وزراء الخارجية الطارئ على نقل الجامعة العربية القضية إلى مجلس الأمن، وذلك بالنظر إلى السياسات الأمريكية والأوروبية المعلنة بلا مواربة ولا استحياء دبلوماسي، ليس فقط منذ اندلاع الحرب على غزة، ولكن منذ ما قبل ذلك؛ حيث كانت مناسبة احتفال إسرائيل بمرور (٦٠) عاماً على إنشائها مناسبة تبارت فيها إدارة بوش، بل ومرشحو الرئاسة حينئذ (أوباما وماكين) وكذلك قادة أوروبا، في الإعراب عن تضامنهم الشديد مع إسرائيل للحفاظ على أنها في مواجهة الإرهاب (أي المقاومة بقيادة حماس).

دولة فلسطينية عاصمتها القدس وهمما الحد الأدنى للمطالب العربية الفلسطينية. ولكن ظلت المقاومة من أجل قضية الشعب الفلسطيني قائمة بلا نهاية، تتوالى انتفاضاته من داخله وبأيدي أبنائه منذ الانتفاضة الأولى ١٩٨٧، وعبر مفاوضات التسوية التي قادتها السلطة الوطنية، وعبر المقاومة المسلحة التي جسدها وتابعتها «انتفاضة الأقصى» منذ ٢٠٠٠.

والآن وعبر مشهد الحرب على غزة (أي عبر مرآة غزة الكاشفة)، وبعد مشهد حصارها لما يزيد على العامين، فإذا بموضوع خيار المقاومة يقفز من جديد على خريطة إدارة الصراع، وفي ثوب جديد يبين كيف أن للحرب على غزة موضعها على خريطة تطور العلاقة بين خيار التسوية الإسلامية وخيار المقاومة. وبعد أن كان النقاش يدور حول كيف يمكن أن تخدم المقاومة (حماس) مسار التفاوض (السلطة الوطنية)، وكيف يعكس التفاوض نتائج المقاومة في ظل تفاوق وطني فلسطيني وفي ظل سياق عربي مساند في جانب منه للتسوية وفي جانب آخر للمقاومة، فإذا بالحرب على غزة تصل بنا - وعلى ضوء مواقف الأطراف العربية في مجملها وعلى ضوء الاستقطاب الحاد بين الطرفين الفلسطينيين - إلى مفترق طرق بطرح القضية كما لو أنها صراع بين نقixيين وليس خيارين متكملين. إن الوصول إلى هذا المفترق ليس نتاج ضغوط دولية أو ضغوط القوة العسكرية والتشدد الصهيوني فقط، ولكنه نتاج تأكيل إرادة الفعل العربي الجماعي وتأكيل عناصر القوة العربية نسبياً، مقارنة بما يمكن أن تكون عليه إذا توافرت إرادة تفعيلها. ويرجع ذلك كله إلى تأكيل أبنية الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية أمام زحف أبنية الاستبداد والفساد المؤذن بخراب العمران.

إن المؤشرات على حالة هذا المفترق عديدة: ابتداءً من المؤشرات المتصلة بالمقاومة العسكرية. وبعد أن أحجمت النظم العربية عنها، إذا بها تستذكر أن تمسك بها حماس ولا تخلي عنها. فمهما كانت الدوافع والمبررات أمام الداعين للتخلّي عنها، فهي لن تكون إلا استسلاماً في ظل السياسات الإسرائيلية المتداة والتي تقاسم عوانيها وغطرستها الآن. ولذا فإن الاتهامات -أو على الأقل الانتقادات والاستنكارات- العربية المعلنة أو الصامتة، بمسؤولية حماس عن الحرب الإسرائيلية على غزة، سواء لرفض تجديد التهدئة أو سواء لاستمرارها في إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، أثارت هذه المواقف الرسمية - ولو المتفاوتة في الحدة والدرجة والوضوح- تجاه المقاومة الإسلامية المسلحة، ردود فعل متعددة من جانب التياريات الفكرية والحركية العربية (غير الرسمية)، وكان القاسم المشترك بينها على الأقل عدم محاسبة أو عدم الهجوم على المقاومة خلال تصديها للعدوان العسكري الشامل عليها في غزة، على

العربية للسلام، أم ستعيد الحسابات حول ما يجب أن يكون من علاقة بين خيار المقاومة وخيار التسوية كخيارات متكاملين وليس متضادين؟ وكيف ستتواءن نتائج القمم المتزامنة حتى ولو كشفت عمّا أضحت عليه النظام من تجزئة؟

إن هذه الأوراق وغيرها تمكّن النظام العربي إذا استدعي الإرادة من جديد (وأي شيء أهول مما يحدث في غزة ليستدعي هذه الإرادة) أن يدير بنفسه معركةً ما أضحت أحد راغبًا في إدارتها بالنيابة عنه، وصالح الحق والعدالة. فبالرغم من توافر هذه الأوراق، إلا أنه تنتفي إرادة استخدامها، ولا يجرؤ أحد على المبادرة على هذا الصعيد، متضررًا أن يكون الجميع معًا أو لا ضغط ولا إرادة على الإطلاق إلا في استمرار الجري وراء المبادرة المصرية. فهل تريد مصر أن تكون مبادرتها دون سند عربي جماعي داعم؟ كيف يمكن لثل هذه المفاوضات الجارية—برعاية تركية—أن تحرز نتائج دون أوراق ضغط على إسرائيل؟ أم أضحت العرب—ومصر على رأسهم—يعتقدون أنه لا يجدي ضغط على إسرائيل، وأنه يجب الانتظار حتى تقرر هي ما تريده؟ هل هكذا انقلب الآية: بعد أن كانت إسرائيل تطالعنا خلال العقدين الأولين من إنشائهما بقديم تنازلات أضحياناً—ومنذ ١٩٦٧ لا حديث لنا إلا عن التنازلات الإسرائيليّة أو الاعتدال العربي حتى وصلنا، ورغمًا عن إشراقات وممضات حرب أكتوبر، إلى خيار السلام كخيار استراتيجي، وهو الخيار الذي لم نَحْمِلْه بقوة حضارية وعسكرية تفرض على إسرائيل احترامه وفق مفهومنا له، وليس أن تفرض علينا قبول مفهومها عن السلام. ولقد أوضحت مرأة غزة الكاشفة أنه ليس إلا استسلامًا لما تطلبه إسرائيل.

ولكن الوجه الآخر لرأة غزة كشف عن أن المقاومة، مقاومة شعب فلسطين في غزة، هي التي يمكن أن تقلب موازين القوة، وتتصبّب بالخلل استراتيجيّة إسرائيل، وتضرب في مقتل توقعاتها بسحق سريع للمقاومة في غزة. وهكذا يتكرر سيناريو حرب لبنان ٢٠٠٦، وبعد أن راهنت نظم عربية على سقوط سريع لحزب الله، فإذا بالمقاومة تقلب موازين، وهكذا يقع النظام العربي الآن في مأزقين، بعد أن طال صمود المقاومة أكثر مما كان متوقّعًا، وندعوا الله أن يطول هذا الصمود أكثر وأكثر، وأن يعين أهل فلسطين في غزة على آلامهم الإنسانية.

المأزق الأول، هو أن استمرار العمليّة الهجوميّة واستمرار الصمود أمامها، دون دعم فاعل عربي بضغط حقيقي على إسرائيل، يكشف «التواطؤ» ويؤكد «العجز». المأزق الثاني: هو ضرورة الإعداد «لما بعد الحرب». فما السيناريوات المطروحة «لما بعد الحرب»: هل يكفي الحديث عن إعادة إعمار غزة؟ وهل يكفي الحديث عن حكومة وحدة وطنية، وعن مراقبة الحدود بين

ومما لا شك فيه أن مسلسل عرض ومناقشة القضية في مجلس الأمن ونتائجـه ليطرح دلالات كثيرة عن عدم نجاح الدبلوماسية العربية، أو بمعنى أصح: استمرار تمسكها بأوهام خيار التسوية السلمية والشرعية الدوليّة في وقت تحرق فيه غرة أمام أعين العالم. فابتداء من رفض مشروع القرار العربي والتوصيات على مشروع قرار أمريكي أوربي، إلى صدور قرار غير ملزم، ثم العودة إلى المبادرة المصرية مع تنسيق تركي، بعد أن فشلت مبادرة مصرية مع تنسيق فرنسي، كل هذا يبين كم كانت، وما زالت، اللعبة الدبلوماسية ستاراً لاستمرار الحملة العسكريّة الإسرائيليّة ضد الشعب الفلسطيني ومقاومته في غزة. وليس أدل على ذلك من الكلمات القاطعة الخامسة التي جاءت في كلمة السيد بروكمان—رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة—في افتتاح مناقشتها للحرب على غزة، وهي كلمة وجهت اتهامات صريحة لفشل مجلس الأمن، ملقياً المسؤولية على تواطؤ بعض أعضائه من أجل عدم الوقف الفوري لإطلاق النار أو إصدار قرار ملزم، ومستدعاً أيضًا في الوقت نفسه تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيليّة التي تفصح بها بلا استحياء أو مواربة دبلوماسيّة. أن الغرض من الجهد الدبلوماسي هو إعطاء الفرصة لإسرائيل لتحقيق أهداف أعمالها العسكريّة.

كل ذلك في وقت يحدث فيه أمران على الصعيد العربي: فمن ناحية أولى، استمرار التمسك بالمفاضلات من أجل الوصول إلى وقف إطلاق النار، وذلك في الوقت نفسه الذي تتصاعد فيه جرائم الحرب الإسرائيليّة ضد الفلسطينيين. ومن ناحية أخرى: مهرّلة الدعوة إلى قمة عربية طارئة، والتي تحولت إلى سيناريو كاشف ومخزي في الوقت نفسه لما وصلت إليه حالة الانفراط والتداعي العربي؛ وهو ان قضية الشعب الفلسطيني على النظم العربية. فمن مبادرة قطر إلى رفض مصر والسعوية، إلى مبادرة السعودية لقمة خليجية طارئة... كل هذا في وقت تضغط فيه الشعوب عبر قنوات مختلفة من أجل استخدام ما بيد هذه النظم من أوراق ضغط على إسرائيل (مثل إلغاء المبادرة العربية للسلام، وسحب السفراء، وإغلاق مكاتب العلاقات التجارية، ووقف كل أشكال التطبيع، وكل قنوات التعاون الاقتصادي). وهذه الأوراق التي لا ترقى إلى شن حرب، ولا تمثل إلا الحد الأدنى الممكن المبادرة به، لم يُقدم نظام عربي واحد على استعمالها، باستثناء أمير قطر مؤخرًا. فقد دعا وهو يعني عدم الاستجابة لمبادرته بقوله: حسبي الله ونعم الوكيل—إلى استخدام بعض هذه الأوراق، أفالاً يطبقها هو على نفسه معطياً القدرة بدلاً من المزايدة على غيره، وخاصةً على مصر؟ وماذا ستسفر عنه قمة غزة الطارئة: هل ستتجدد الحياة في دعم النظام العربي لخيار المقاومة؟ هل ستعلن موت المبادرة

المشهد الثالث: مشهد مقاومة فلسطين في غزة:

### مشهد غزة تقاوم من أجل فلسطين

#### مشهد فلسطين تقاوم في غزة

تعابيرات ثلاثة قد يختلف ترتيب كلماتها ولكنها تشير إلى متلازمين ثابتين وهما فلسطين والمقاومة، كما تشير إلى متغير وهو -الآن- غزة؛ لأن فلسطين والمقاومة من ثوابت ذاكرة الأمة عبر قرن، في حين تعددت وتوالت بؤر احتضان المقاومة وتتجسيدها عبر المفاصل التاريخية من تطور قضية فلسطين - القضية المحور- في صراع الأمة العربية والإسلامية مع الصهيونية وإسرائيل. وهو صراع قومي وحضاري ضد مشروع عنصري استعماري ذي أبعاد دينية واضحة. وإن تعددت قضايا هذا الصراع الآن فستظل فلسطين (والقدس وعاؤها) في صميمه وتظل المقاومة هي روحه السارية.

إن تاريخ المشروع الصهيوني تجاه فلسطين ثم على أرضها، ومنها إلى محيطها العربي والإسلامي ليبيّن أنه، وعبر ما يزيد على القرن، اقتربت وانجدلت أنماط ثلاثة يقوى بعضها بعضاً وهي تشكل تاريخ فلسطين المعاصر (وفي قلبه تاريخ القدس) وتاريخ الأمة العربية والإسلامية. وهذه الأمور الثلاثة هي: المساندة والتحالف بين المشروع الصهيوني ومشروع الاستعمار والهيمنة الغربية (مع توالي القوى الغربية القائدة لهذين المشروعين) من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهور التواطؤ والتخاذل والانقسام ثم تصاعد هذه الرؤى التدريجي في الصفوف العربية والإسلامية خلال جهود نصرة أو مساندة أو التضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الصهيونية وإسرائيل، ومن ناحية ثالثة استمرار مقاومة الشعب الفلسطيني.

وقد تتغير العواصم وتتغير أسماء الرؤساء والقادة وقد تتغير الأردية والأقنعة والسياسات، ولكن تظل هذه الأنماط أو النماذج التاريخية تتكرر (ولو بدرجات مختلفة) عبر ما يزيد على القرن مبينة أن «الصراع العربي الإسرائيلي» صراع ممتد متعدد الجوانب والأبعاد. وقد بيّنت الخبرة التاريخية كيف أن اجتماع النمطين الأول والثاني وتعاضدهما، في ظل تعاظم دور «التدخل الخارجي»، قد حول «الصراع العربي - الإسرائيلي» من صراع أساسي ومحوري في العالم العربي والإسلامي إلى صراع بين صراعات أخرى، وذلك في نظر النظم العربية. ومن ثم، ووفق تعريف بعض النخب الحاكمة للأمن «الوطني» والمصالح الوطنية، أصبحت إسرائيل -كمصدر للتهديد- تستوي، إن لم تقل، مع ما يُنظر إليه كمصادر تهديد أيضاً، وخاصة إيران منذ الثورة الإيرانية الإسلامية. ولقد وصل الأمر الآن -وفق مرأة غزة الكاشفة لسياسات النظام العربي الرسمي- إلى حد دفع البعض لاتهام جماعة «خيار السلام

مصر وغزة؟ وماذا عن الوضع السياسي لحماس وقوة المقاومة؟ هل يجري العمل على تصنيفها أم احتواها أم استئنفها...؟ وهل هي قابلة لكل ذلك؟

إن مرأة غزة بقدر ما أكدت عورات النظام العربي واستسلامه وتخاذله بقدر ما كشفت عن حجم الفجوة بين شعوبه وحكوماته، وعن أن المقاومة هي خيار إنساني وعربي وإسلامي؛ المقاومة ضد طغيان الاستيطان الصهيوني والعنصرية الإسرائيلية، ضد طغيان الاستبداد والفساد الداخلي في الأوطان.

ويالها من إرادة إلهية أن تتزامن ملهاة انعقاد قمة عربية طارئة مع خطابين مهمين في ٢٠٠٩/١٥، يكشفان كل العورات العربية والإسرائيلية، وخيوط التواطؤ الظاهرة والباطنة، الناجمة عن ضياع الإرادة، وليس عجز المقدرات العربية.

الخطاب الأول هو خطاب رئيس الجمعية العامة في افتتاح الجلسة الطارئة لمناقشة الحرب على غزة. ولقد سجل فيه وبتوثيق متقن لانتهاكات إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية لانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان. كما قدم فيه شهادة ضمير هي على مهزلة مجلس الأمن خلال الأسبوع الثالث من الحرب على غزة، مؤكداً أن حرب إسرائيل على غزة هي انتهاك صريح للقانون الدولي، ولا يمكن قبول حجتها بأنها دفاع عن النفس؛ لأن ذلك الأخير تحكمه قواعد وأسس، لا تنطبق على الإطلاق على ما تقوم به إسرائيل من جرائم في غزة.

وفي مقابل هذه الشهادة الحية من عقر دار الشرعية الدولية التي ما يفتّ العرب يهرون إليها بحثاً عن حل مشكلاتهم التي لا يريدون تحمل تبعتها، يأتي خطاب آخر للرئيس الإيراني في حديث مباشر في قناة الجزيرة. فبعد أن قدم رؤيته عن أهمية دور المقاومة وعناصرها الإمامية والمادية، وعن كيفية مساندة إيران القضية الفلسطينية وليس فقط غزة، فقد قلب المائدة على النظام العربي، الذي ما فتئت بعض أبوابه الإعلامية والسياسية توجه الاتهامات لإيران بأنها حرّضت حماس، كما سبق أن حرّضت حزب الله في لبنان. ومن ثم اتهمت هذه الأبواب حماس بأنها مجرد عميل لإيران يهدد استقرار وأمن المنطقة لخدمة لأهداف السياسة الإيرانية. إذن فلقد فلّ بين الرئيس الإيراني كيف أن قضية فلسطين هي قضية عربية وإسلامية، وأن على العرب أن يحمواعروبة والإسلام، وأن يستخدموا كل الأوراق التي يديهم للضغط حمايةً لغزة وحمايةً للشعب الفلسطيني وقضيته ومقاومته.

يبقى السؤال: هل يفكر العرب في سيناريو ما بعد الحرب؟ وكيف يتصورون نهاية الحرب؟ وما مآل المقاومة؟ بل ما مآل حماس؟

العالمية لما يسمى الحرب ضد الإرهاب، وكل ما اقترب بها من أدوات حروب الأذكار والقلوب والعقول لوسم كل العرب وال المسلمين بالإرهاب، وليس فقط حركات المقاومة المسلحة مثل حزب الله وحماس. ولم يكن «التفاوض» سبيلاً لإيجاد تسوية عادلة دائمة بقدر ما كان هدفًا في حد ذاته، استطاع المشروع الصهيوني وحلفاؤه أن يوظفوه إلى جانب القوة الصلدة، كمحصلة لاستكمال ما لم تستكمله الذرائع العسكرية.

وهنا نستحضر مسلسل المفاوضات، منذ ١٩٧٨ وحتى أسلو ١٩٩٣، ثم من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٠، ثم من اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى العدوان على غزة، ليبين لنا كيف أن هذه العقود الثلاثة شهدت تدعيم المشروع الإسرائيلي لأركانه على أرض فلسطين وخاصة تهويد القدس وتقطيع أوصال الضفة الغربية. من ناحية، كما شهدت من ناحية أخرى ترسيخ وتوظيف الانقسام الفلسطيني -على أرض فلسطين- بين جناب رئاسة السلطة الوطنية التي ظلت تراهن على خيار التسوية وبين جناب المقاومة.

كل ذلك في وقت فشل فيه النظام العربي في توظيف مرحلة السلام لبناء عناصر القوة الحضارية الشاملة القادره والراغبة في مواجهة التحدى الصهيوني في وقت الحرب وفي وقت السلم على حد سواء. ومن ثم، بدلاً من أن يتکافل خيارا المقاومة والتفاوض على أرض فلسطين، إذا به يتحول إلى تضاد، برعاية أمريكية وإسرائيلية وعربية، وعلى نحو يتزايد فيه تبادل الاتهامات بين الجانبين الفلسطينيين، ومن يحالف كلاً منها، بأكثر مما كان يمكن أن يوجه من اتهامات لإسرائيل بالمسؤولية عن تدمير اختيار السلام والتسوية.

لهذا كان أضحي مشهد العدوان على غزة مشهدًا فاصلاً بالنسبة لخيار المقاومة -بقيادة حماس- وبورته غزة؛ تلك المقاومة التي صُنفت كإرهاب ومحوصرت من كل الجهات. وبالرغم من أن حماس وصلت للمشاركة في السلطة بانتخابات شعبية، إلا أن الجهود لم تهدأ لحرمانها من شرعيتها ومشروعيتها تحت العديد من المبررات والدوافع. ولا يحسن فهم هذا المشهد إلا باستدعاء الذاكرة التاريخية.

إن لابد أن نستدعي هذه الذاكرة ونحن نحاول قراءة مشهد المقاومة في غزة على نحو يختبر لنا من جديد سن الله الكونية في شئون الجهاد، حرّيًّا أو سلّماً؛ فالتسويات السلمية جهاد أيضًا لا تقل أهمية عن الجهد العسكري، ولكن أيضًا لها شروطها وضوابطها حتى لا تتحول استسلامًا للمعتدي أو توافقًا أو تأمّرًا على أصحاب الحقوق وأصحاب الحق في المقاومة، بل الواجب في المقاومة.

فإن هذا الاستدعاe لذاكرة التاريخية يبين أن المقاومة العسكرية في غزة ليست بنتًا شيطانيًا يسعى للانفصال بغزة

الاستراتيجي» والمبادرة العربية للسلام، بقيادة مصر وال سعودية، بالتواء الراهن وبالتوافق والتنسيق مع مخطط إسرائيل في العدوان على غزة. وهو العدوان الذي يمثل مفصلاً استراتيجياً يجسّد سقوط آخر الأقنعة عن خيار السلام كخيار استراتيجي. فإن هذا العدوان تحدي الجميع، وبلا مواربة ولا دبلوماسية ماكنة، ولكن تحدي الجميع بفجاجة ملحوظة في خطابات لييفني وباراك وأولرت. وفي حين عجز القادة العرب أو لم يريدوا أن يدركوا ماهية هذا المفصل في تاريخ تطور إدارة الصراع مع إسرائيل -سواء حرّيًّا أم سلّماً- فإن مقاومة الشعب الفلسطيني هي التي ظلت الثابت الذي لم يتوقف. وإن تنوع أشكال المقاومة وأساليبها وأطرها، ناهيك بالطبع عن تنوع روافدها، إلا أنها ظلت قائمة ومستمرة، يعلو صوتها وإنجازها أحياناً، ويختفت أحياناً أخرى، تجد من يجتمع على نصرتها أو من يتفرق حول درجة وشكل هذه النصرة.

بالطبع لا أدعى التوقف عند تاريخ تطور المقاومة الفلسطينية وخرائط روافدها وفصائلها وعقد علاقاتها مع النظم العربية وكيفية امتداداتها إلى العالم كله ايصالاً للقضية وبحثاً عن سبل الدعم والمساندة، سواء للمقاومة السلمية (التفاوض) أو المقاومة العسكرية.

ولكن تتحدد منطلقاتي عند الاقتراب من «المقاومة» في مشهد غزة (وإن كان مشهد غزة كله مقاومة) في الآتي: المقاومة العسكرية الفلسطينية -بأشكال ودرجات مختلفة- لم تختلف أبداً من على ساحة إدارة الصراع، منها عظمت التكافة ومهما زادت القيود، واجتمعت على ضرورتها كل الفصائل بتنوع مرجعياتها، وحظيت باحتضان الشعب الفلسطيني في مجلمه متحملًا تكانتها الغالية في الأرواح. وتعرضت لضربات عسكرية مضادة شديدة لتصفيتها، شاركت فيها أيادي عدة غريبة حلقة للصهيونية وكذلك عربية وفلسطينية أيضًا. وكانت هذه الضربات على أرض فلسطين أو خارجها قبل وبعد إنشاء إسرائيل، ابتداءً بشورة البراق (١٩٣٦-١٩٣٣) وصولاً إلى المقاومة في غزة (٢٠٠٩) مروراً بمقاومة ١٩٤٨، وعبر أيلول الأسود (١٩٧٠)، وخلال اجتياح وحصار بيروت وخروج قيادة منظمة التحرير من بيروت (١٩٨٢)، والضربات ضد انتفاضة الحجارة، ضد انتفاضة الأقصى ضد العمليات الاستشهادية، ثم ضد مقاومة غزة منذ ثلاث سنوات.

ولقد انجدلت هذه المفاسد الكبرى -وغيرها من المفارق الفرعية- مع حديث المفاوضات والتسويات.

ومن ثم، لم تقتصر الضربات ضد المقاومة على ضربات القوة العسكرية فقط، ولكن سعت الحروب الدبلوماسية وحروب الأفكار إلى تقييد المقاومة وتطبيعها من خلال مسلسل «المفاوضات السلمية»، ومن خلال حملة الاتهام بالإرهاب والتي تطابقت -منذ ٢٠٠١ بصفة خاصة - مع الاستراتيجية الأمريكية

## إن نمط التفكير في قضايا الشعب من جانب حركات المقاومة ذات الجذور الحضارية ليس هو نمط التفكير من جانب الحكومات والنظم عديمة الرؤية الاستراتيجية الحضارية

ولكل من الاتجاهين متطلباته وشروطه، فلا يمكن أن تخضع محاكمة حركة مقاومة لما تخضع له الدول ذات السيادة نفسه ولا يمكن أن تحاكم العلاقة بين سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية في ظل الاحتلال بمعايير محاكمة نظائرها نفسها في دولة مستقلة. وربما هنا يكمن خطأً أو خطيئةً حماس في أنها، وهي حركة المقاومة ابتداءً، قد قبلت دخول اللعبة السياسية بكل مشكلاتها، وهو ما حذرتها منه عديد من الاتجاهات العربية والإسلامية في حينه. ومما لا شك فيه أن هذه الازدواجية في الصفة هي التي وظفتها إسرائيل لزيادة الغرية بين الفصيلين. ناهيك بالطبع عن أخطاء الجميع وخطاياهم من الواقع في أسر اللعبة الإسرائيلية -المدعومة دولياً وعربياً- أي اللعبة التي جسدها شروط خارطة الطريق. وهي الشروط التي أدخلت السلطة الفلسطينية -على أرض محتلة- في دوامة ودهاليز الانتخابات والمديمقراطية، مما خلق وضعًا متناقضًا في حد ذاته. ووظفت إسرائيل هذا الوضع توظيفًا كبيرًا في مسلسل اتهام مقاومة غزة بالإرهاب، وتبرير عدوانها على غزة بأنه دفاع عن النفس، متناسية بفجاجة وعن قصد، أنها تواجه مقاومة على أرض محتلة.

والمجموعة الثانية من الملاحظات هي: أن هذه المقولات وغيرها تبدو في نظر من يعي أهمية الذاكرة الحضارية مقولات بلا جذور وبلا قواعد، إلا أنها ولدت من بنان اللحظة الآنية: اللحظة التي يعجز فيها الخائفون المضطربون أمام قوة إسرائيل وحلفائها عن الاعتراف بأن مشهد التسوية السياسية -عبر ثلاثة عقود- لم يُنْتَج إلا أوهام السلام، حيث لم تتحقق المطالب الأساسية العربية والفلسطينية، وهذه اللحظة الآنية هي أيضًا اللحظة التي تحكمها حسابات خوف الأنظمة على نفسها متذمرة في الوقت نفسه بالخوف على أوهام الاستقرار والتنمية وأرواح الشعوب، كما لو أن هناك تنمية بالفعل وكما لو أن الشعوب كلها ترفل في الخير والحرية وكما لو أن هذه النظم لا تضحي بأرواح شعوبها بطريق أو بآخر... ومن ثم فإن الاستقرار محل الحديث والسلام محل الأوهام هو للحفاظ على الأوضاع القائمة. وهذه الأوضاع تستدعي كل أنماط المقاومة ضدّها، كما استدعت المقاومة في غزة الخروج على ما يسمى التهدئة والحضار، لأنهما لم يعودا إلا سبيلاً التصفية، ولا قبول لتصفية القضية مهما كان الثمن...

للأنفراد بالسلطة (كما يتهمنه البعض) ولكنها حلقة من مسلسل طويل من حلقات المقاومة الفلسطينية تعاقبت على قيادتها تيارات متنوعة، والآن يقود الحلقة المعاصرة منها (منذ أكثر من عقدين) التيار الإسلامي من حركة المقاومة الفلسطينية الوطنية. وقد واجهت كل حلقة من هذه الحلقات داخل فلسطين وخارجها ضغوطاً وقيوداً دولية وعربية بل وفلسطينية أيضاً، ولكن ما أن تتوقف -ولا أقول تنتهي- حلقة إلا وأفرزت حلقة جديدة وقيادة جديدة. أي وكأن «المقاومة الفلسطينية» قبل غزة ومعها، لتمثل تجسيداً على مستوى آخر لفكرة تجدد حلقات مقاومة الأمة برمتها أمام تعاقب التحديات الحضارية الكبرى عبر تاريخها، وهي الحلقات التي قادتها أقوام هذه الأمة (العربية، التركية، الفارسية) وبجميع صنوف الأدوات في مواجهة جميع أصناف الأعداء.

كذلك فإن هذا الاستدعاء للذاكرة التاريخية، والسياسية، والحضارية، ضروري جداً لفهم ومناقشة المقولات الدائعة التي تروجها بعض الأبواب السياسية والإعلامية والفكرية، ضد المقاومة في غزة بصفة عامة وضد حماس بصفة خاصة. ومن هذه المقولات: انفعال حماس وعاطفتها واندفعها برفض تجديد التهدئة أشعل الحرب الإسرائيلية، توازن القوى العسكرية ليس صالح حماس بل وحماس لا تدرك التغيير في المذهب العسكري الإسرائيلي بعد حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦، حماس لا تدرك الواقع الدولي المحيط ولا تفهم قيوده أو سقفه، حماس تحرکها نوازع الانفراد بالسلطة بعد أن انقلب على رئاسة السلطة الفلسطينية وفصلت غزة عن الصفة، خيار المقاومة غير رشيد لا يقوم على حسابات استراتيجية تقدّمها إلى تحقيق ما لم تتحققه التسوية، ومن ثم فهو لا يجلب إلا المعاناة والماسي الإنسانية للمدنيين...، خيار المقاومة حماس ينطلق من دوافع عقائدية دينية لا تساعده حسابات المصالح وسياسات القوى. إن هذا النمط من الاتهامات يستدعي نوعين من الملاحظات:

المجموعة الأولى من الملاحظات هي: أن الذين يوجهون هذه الاتهامات لحماس يتباذلُون اتجاهات متناقضان يفصحان عمّا وراء الاتهامات الصريحة الموجهة لحماس من اتهامات أخرى غير صريحة، وعلى رأس تلك الأخيرة أن «إسلامية» حماس وقيادتها لحركة المقاومة تمثل جهالة أو تطرفاً أصولياً إسلامياً غير عقلاني يهدد استقرار المنطقة برمتها لتحالفه مع قوى إسلامية أخرى سواء سنية (الإخوان وقوى المعارض الإسلامية الأخرى) أو شيعية (حزب الله وإيران)، ومن ثم فيجب ضربها وإنها وجودها ضمن خطة مواجهة تصاعد «المقاومة الإسلامية» في أرجاء «الشرق الأوسط الكبير» وليس «الشرق الأوسط الصغير» فقط.

هذا الاتجاهان هما: اتجاه محاكمة حماس كحركة مقاومة، واتجاه محاكمة حماس كحزب سياسي ذيأغلبية تشريعية.

النظم والقوى التقليدية ولكن دون إغفال حقائق وقيود هذه النظم والقوى.

فإن حماس، اطلاقاً من مرجعية وعقيدة إيمانية، ولكن في ظل وعي بما وصلت إليه القيود الدولية على شرعيتها وما وصل إليه التحالف الإسرائيلي -الأمريكي- الأوروبي، وما وصل إليه هوان القضية على النظم العربية، وما وصل إليه توظيف إسرائيل لأسباب الفرقنة بين فصيل التسوية وفصيل المقاومة الفلسطينية.. إن حماس على ضوء ذلك كله اختارت قلب المائدة لكسر الحلقة المفرغة التي دخلت إليها القضية على نحو أضحت يهدى بتصفيتها، ابتداءً من تصفية حماس والمقاومة بل وروح المقاومة ذاتها؛ أي على نحو يهدى بتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الإسرائيلية ثلاثة الأبعاد: ضرب العقيدة التي تستند إليها المقاومة، قطع آواصر مساندتها إقليمياً، تفكك النسيج الاجتماعي الذي يحتويها ويمثل قاعدة بنيتها الأساسية وبنية حركة المقاومة بصفة عامة. فإلى أين كان تجديد التهدئة سيقود في ظل استمرار الحصار؟ وألم يكن واضحاً جلياً -وفقاً للعديد من المؤشرات- أن إسرائيل لابد وأن توجه ضربة عسكرية لغزة لن يحول دونها قبول المقاومة تجديد التهدئة؟ وهل كانت إسرائيل طوال ستة أشهر قد احترمت هذه التهدئة ابتداءً؟ وألم تظل إسرائيل تردد مقولات الإرهاب التي تسم المقاومة الإسلامية بصفة خاصة؟ ألم تعلن إسرائيل صراحة أن ثمن التفاوض مع سوريا هو أن تتخلى عن مساندتها لحزب الله وحماس؟ ألم تكن القرصنة في جنوب البحر الأحمر ذريعة لتحرك عسكري دولي يهدف أساساً إلى مراقبة ما يسمى خطوط تهريب السلاح من إيران؟

عبارة أخرى، اختارت حماس قلب المائدة على نحو يصب بالاضطراب عناصر خطة إسرائيل في تصفية المقاومة.

إن قراءة مشهد المقاومة في غزة -من خلال منظار آخر غير منظار من وجهاً الاتهام وتخانلو عن النصرة- لابد وأن تسجل مجموعة من العلامات المضيئة، والتي تعتبرها مؤشرات على مصداقية حسابات حماس، ومؤشرات على صمود المقاومة، ومن ثم مؤشرات على عدم هزيمتها؛ بمعنى القدرة على تحدي وكشف الخطة الإسرائيلية. وهذه المؤشرات تجلت خلال الأسبوعين الثلاثة من الحرب العدوانية على شعب غزة، وعلى فسائل المقاومة. كما تجلت تداعياتها خلال الحديث عن «ما بعد الحرب»، سواء قبل وقف إطلاق النار، أو خلال مشهد قمة الكيبيت.

ويمكن إيجاز هذه العلامات في مجموعات أربع، والتي بقدر ما تمثل علامات مضيئة على مصداقية حسابات الصمود، فهي أيضاً تمثل مرآة كاشفة عن عورات سابقة وداعية لتفكير استراتيجي حضاري جديد. وهذه العلامات هي:

إن نمط التفكير في قضايا الشعوب، من جانب حركات المقاومة ذات الجذور الحضارية، ليس هو نمط التفكير من جانب الحكومات والنظام عديمة الرؤية الاستراتيجية الحضارية وعديمة القدرة الحضارية وعديمة الفعل بإرادة حضارية، ذلك الفعل الذي يتطلب نمطاً آخر من الحسابات ونمطاً آخر من مدخلات وعناصر المقاومة، لا تقدر عليه حسابات المصلحة الضيقية، البراجماتية النفعية والمقصورة على فئات حاكمة متسلطة لا تترجم إرادة ومصالح الشعوب، بل وتساهم في تحقيق أهداف مشروعات الهيمنة على المنطلقة.

وعلى ضوء المنطلقات الكلية المشار إليها عالياً، فإن المستوى الثاني من قراءتي لمشهد مقاومة فلسطين في غزة يقوم على عرض أبعاد المقوله التالية:

إن خيار حماس قام على حسابات، وحركته دوافع، وسعى إلى أهداف دون تقيد بالنمط التقليدي الدائم من حسابات المكسب والخسارة، كما استند إلى رؤية واضحة عن الإطار الدولي والعربي والأهداف الإسرائيلية، وحالة الصفة الفلسطينية.

إن مناقشة هذه المقوله تقدم نموذجاً على حسابات صالح استراتيجية تقوم على رؤية حضارية، وهي وإن انطلقت من العقيدة والإيمان وإن استدعت الذاكرة الحضارية وراهنت على مساندة شعوب الأمة، إلا أنها تقوم أيضاً على حسابات للمصالح وعلى تفكير استراتيجي، وذلك الأخير لا يتحقق فقط بالحسابات المادية الواقعية المفرطة، التي تغلب على ما هو دائم ومهيمن، ولكن تستدعي عناصر أخرى من القوة المشكّلة لإرادة الفعل الحضاري؛ لا يعيها، أو يرفض الإيمان بها من وجهها الاتهامات للمقاومة.

ومن ثم، إذا كان البعض قد وصف خطابيَّ خالد مشعل، وخطابيَّ هنية (حتى ما قبل وقف النار الإسرائيلي) بأنهما موضوع إنشاء ومقال حماسي لا يقام على حسابات عقلانية أو أنهما مليئان بالغميبيات «المروشة»، وذلك في إشارة إلى ما تضمنته هذه الخطاب من آيات الجهاد والصمود ونصر الله للمؤمنين، وإشارة أيضاً إلى لغة التفاؤل وتوقع النصر التي غلت على الخطابات بالرغم من اعتراف القائدين بوحشية الآلة العسكرية الإسرائيلية وبالرغم من وعيهما بضخامة المأساة الإنسانية والدمار الذي حاقد بأهل غزة وبينها التحتية، فإنه يمكن في المقابل التوقف عند بعض الأمور الشارحة للمقوله السابق طرحها عن خيار وحسابات حماس. وهي أمور تعيد تعريف مفاهيم النصر والهزيمة، المكسب والخسارة من منظور إنساني قيمي حضاري. على نحو يستدعي الإنسان والشعوب والأمم وقيم الحرية والعدالة وحق تقرير المصير ومقاومة الظلم والاستبداد، وعلى نحو يتجاوز أيضاً حدود الدول وتوازنات

تبين أن عقيدة المقاومة وروحها وكذلك النسيج الاجتماعي للمقاومة وبنيتها النفسية هي المستهدف أيضًا، وليس البنية العسكرية فقط. وذلك استناداً إلى كرهه وتعصب ضد الفلسطينيين ورغبة في استئصالهم بالقتل أو بالتخويف لدفعهم إلى الفرار من غزة. ولقد سُئلت ليغفني عن هذا الهدف فقالت: نحن لا نريد طردكم خارج غزة ولكن عليهم أن يذهبوا إلى أماكن أخرى غير أماكن القصف، ولكن أين، وهي تحاصر الجميع؟ ولهذا لا غرابة أن نجد أن هذه الأدلة المتعددة والدامغة قد أثارت انتقاد الرأي العام العالمي ودفعته إلى مزيد من الاهتمام بالقضية، حتى ولو لاعتبارات إنسانية.

وكذلك فإن وضوح هذه الدلائل وتراكمها عبر ثلاثة أسابيع متصلة دفعاً بعض المراقبين والمحللين للقول إن الهدف الأساسي لعدوان إسرائيل على غزة هو وأد روح المقاومة وعقيدتها في التفوس وذلك بإشاعة الخوف والذعر واليأس أمام جبروت الآلة العسكرية الإسرائيلية، ليس بين أهل غزة فقط ولكن أهل فلسطين جميعاً بل والجوار العربي والفضاء الإسلامي كله. ولهذا لا غرابة أن نجد أصواتاً عربية تتهم حماس وفصائل المقاومة الأخرى بالمسؤولية عن العدوان الإسرائيلي بل وعن الدمار الذي حاصل بغزة، إلا أنه في المقابل تعالت وتراكمت أصوات وجهود شعبية ومدنية وحقوقية، عربية وإسلامية عالمية، لتجريم إسرائيل دولياً بارتكاب جرائم حرب ضد شعب محتل يقاوم الاحتلال.

وهو تجريم يحقق أهدافاً أخرى غير مباشرة بل ويقوم على ويستد إلى إبراز وتوضيح حقائق أحاطتها السياسات الإسرائيلية بالضباب عن قصد وعمد -منذ الانسحاب الأحادي وفق خطة شارون- والتي لم تكن إلا إعادة انتشار لتبرير عدوانها المستمر على غزة -حماس.

ومن أهم هذه الحقائق أن غزة أرض محتلة لها حق المقاومة وليس دولة تمارس إرهاباً ضد دولة أخرى فيمكن لإسرائيل شن حرب عليها أو حصارها لتخويفها أو منعها من الحصول على السلاح تحت حجة دفاع إسرائيل عن نفسها.

الوجه الثاني للعملة هو صمود أهل غزة وتلاحمهم وأهل الضفة وعرب ٤٨ مع مقاومة الفصائل إجهاضاً لهذا الجانب من أهداف العدوان الإسرائيلي.

وتتعدد أيضاً الدلائل على هذا الوجه وتتنوع على نحو يبرز كيف أن قوة الحق وعقيدة الإيمان تمثل مصدر قوة -غير ظاهرة ولكن مؤثرة وفعالة- قد تساعد البعض (المحبوس في رؤى تقليدية) على فهم معنى الصمود وتحمل مأساته الإنسانية، وقد تقدم أيضاً هذه الدلائل مرأة تنظر فيها شعوبنا لنفسها وتعرف أن هناك ثمناً للحرية والعدالة يجب ألا تقبل دفعه في مواجهة الاحتلال خارجي فقط، ولكن علينا تحمله، ولو بأساليب وأشكال

1- الكشف عن كيف أن قضية فلسطين ما زالت قائمة في وجдан وعقول الشعوب العربية والإسلامية وكذلك شعوب العالم، وكيف أنها في حاجة دائمة للاستدعاء والاستحضار وحفر المساندة لها، سواء الإنسانية أو السياسية، وكيف أن تأكيل مساندة النظم العربية المستسلمة أمام ضغوط المشروع الصهيوني يقابلها، بل ويدينها، تيار من المساندة الشعبية والمدنية. فإن مشهد استمرار المظاهرات الشعبية ومجتمعات وبيانات الجماعات الحقوقية المدنية، يحتاج إلى رصد منظم ومتراكم ليُبرز حجم هذه المساندة وأبعادها، وكيف أعادت الشعوب، ورغم أنف جميع النظم (معتدلة أو ممانعة، عربية أو غربية)، إلى الصدارة قضية فلسطين وقضية المقاومة من أجلها، عسكرياً أو سلمياً.

إذن كيف يجب استثمار هذا الزخم الجديد من أجل دعم المساندة الشعبية والمدنية لقضية فلسطين ولخيار المقاومة من أجل تسوية سياسية عادلة وليس تسوية في ظل شروط الاستسلام لإسرائيل؟ وكيف يجب استثمار هذا الزخم الجديد لجعل خروج شعوب الأمة من أجل فلسطين والمقاومة في غزة خروجاً لاستنهاض الأمة ومقاومتها ضد كل صور الاستبداد والفساد والعدوان والتدخل الخارجي؟

2- كشف عنصرية المشروع الإسرائيلي واستهداف تصفية الشعب الفلسطيني واستئصاله، وعلى نحو يزيد من كشف وتأكيد التوجّهات نحو خيار إسرائيل «الدولة اليهودية» بمفرداتها على أرض فلسطين التاريخية. فإذا كانت مقوله «فلسطين أرض بلا شعب» تمثل أساساً من أساس المشروع الاستيطاني الصهيوني، وإذا كان مسلسل مذابح وحروب الآلة العسكرية الإسرائيلية قد أثبتت هذا مراراً وتكراراً، ابتداءً من دير ياسين إلى صبرا وشاتيلا وغيرها، فإن مشهد الحرب العدوانية على غزة قدم عملة ذات وجهين: تأكيد هذا الوجه العنصري الإسرائيلي من ناحية، وتأكيد استمرار إيمان وتلاحم وصمود أهل غزة وأهل فلسطين جميعهم من ناحية أخرى؛ ذلك لأن المقاومة ليست حماس والفصائل الأخرى فقط.

والدلائل على الوجه الأول واضحة جلية وعديدة: ضرب المساجد، قتل مدنيين عزل يرافقون أعلاماً بيضاء، ضرب المدارس ومقار الإغاثة الدولية التي يحتمي بها المدنيون، استخدام أسلحة ممنوعة دولياً (الفسفور، الاليارنيوم المخسب)، قصف عشوائي ولكن مقصود للأحياء السكنية، اصطدام الرأي العام الإسرائيلي والشارع الإسرائيلي وراء الحرب على غزة وعلى نحو أعلنت موت ما سُمي بحركة السلام الإسرائيلي...

إن هذه الدلائل الدامغة والواضحة -ومهما كانت مبررات إسرائيل لها ومحاولات التغافل عنها أمام الرأي العام العالمي-

صور مساندة الضفة وعرب ٤٨ لأهل غزة التي اجتمعت السلطة الفلسطينية وإسرائيل على التصدي لهذه المساندة. وجاء ذلك في شكل تقييد التظاهر ومنعه أحياناً في مدن الضفة، إلى عقاب إسرائيل بعض القوى السياسية المنظمة من عرب ٤٨ لانتمائها إلى فكر عزمي بشارة ولساندتها المقاومة في غزة، فقد شطبت لجنة الانتخابات الإسرائيلية من قائمة الأحزاب المسماة لها الدخول في الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، حزب التجمع الوطني الديمقراطي (ذا التوجه القومي الناصري) وأمينه د. جمال زحالقة، متهمةً إياه بأنه على غرار حماس يمثل ذراعاً للإرهاب الفلسطيني.

والجدير بالتنوية هنا، على سبيل المثال وليس الحصر للحالات المعاشرة التي تكررت عبر ثلاثة أسابيع، أن التوجه القومي (العلمني) للمفكر والناضل البارز عزمي بشارة وكذلك للمفكير الكبير محمد حسنين هيكل، لم يمنعهما من مساندة خيار المقاومة في غزة ومن نقد الدبلوماسية العربية والمصرية بصفة خاصة لتخاذلها في اتخاذ مواقف وممارسات قوية، كل ذلك دون إنكار تحفظاتها على أيديولوجية حماس أو على بعض حساباتها. وهذا المثال (ويمكن حصر العديد من الحالات المعاشرة التي تكررت عبر ثلاثة أسابيع على صعيد الإعلام العربي المرئي والمسموع) يوضح القاسم المشترك بين رواد فكرية وسياسية متنوعة وهو مساندة خيار المقاومة حتى ولو كانت تقدوها حماس.

ولقد جددت أحداث غزة أهمية إبراز هذا القاسم المشترك من جديد، في وقت قد يبدو في نظر البعض أن التوجهات القومية، لم تعد بقدر مساندتها السابقة لخيار المقاومة نفسه، حيث إن القوى الإسلامية هي التي تبرز قيادتها له على الساحة، وحيث يبدو أن الاختلاف على مرجعية حماس وغيرها من فصائل المقاومة الإسلامية، يتسبب -أحياناً- في معارضته ليس مجرد مواقفها السياسية ولكن وجودها ذاته؛ سواء كحركة مقاومة، أو كحركة سياسية تشارك في سلطة بعد فوزها في الانتخابات. حيث اتهمها البعض (طوال العامين السابعين وخاصة منذ يونيو ٢٠٠٧) بالجهالة وعدم الرشادة والتعصب الأيديولوجي الإسلامي والصراع على السلطة مما يضر بالحسابات السياسية الواقعية، سواء على صعيد الداخلي الفلسطيني أو تجاه الصراع مع إسرائيل.

٣- كشف عورات خيار «التسوية السلمية» أي السلام ك الخيار الاستراتيجي التي رفعها النظام العربي الرسمي متى الحال مع القوى الغربية التي تتزايد مساندتها لإسرائيل وتتكل مساندتها للقضية الفلسطينية.

فقد تحول هذا الخيار إلى مظلة تابعت إسرائيل تحتها - ولا يزيد على ثلاثة عقود- تعليم استيطانها وتهويد فلسطين

آخرى من المقاومة المدنية -في مواجهة صور أخرى من الاحتلال، من الداخل.

إن الدلائل على إيمان وصمود غزة، هي كالتالي: من ناحية: تلامح أهل غزة مع كل فصائل المقاومة.

فلم تكن حماس فقط التي تقاوم ولكن فصائل أخرى: الجهاد، والجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، وبالطبع فصائل فتح أيضاً وغيرها ..

كذلك لم تكن هذه الفصائل جميعها هي فقط التي تقاوم في غزة ولكن كان المدنيون يقاومون من خلال معاناتهم وصمودهم، ويدون اتهام (ذائع أو عام) الفصائل بمسؤوليتها عما يحدث من مأس إنسانية، بل وبالتوارد المنظم للإغاثة. فلم تبرز في وسائل الإعلام -وهي تغطي الدمار الذي أصاب أحياء غزة- بزات رسمية تقود الإغاثة. ولكن كان نقل الجرحى والشهداء، والبحث عن الأقاضى، يتم بأيدي «الناس» وبكل السبيل، وبسرعة وبدون خوف من قصف. كيف لهذه النعوس وهذه الأيدي أن تؤدي هذه المهام الصعبة، نفسياً وما دلّاً إذا كان يحركها ويدفعها ما يتجاوز حدود الفهم التقليدي الضيق لمعنى المصلحة ومعنى الأمان؟ كذلك، لم تشهد المعابر تزاحماً لخروج أهل غزة نحو مصر أو غيرها هرباً من العدوان. حقيقة الحصار العسكري، الذي أحكمه العدوان على غزة وطريقها به، قد يحول دون حدوث ذلك إلا أنه ما كان ليمنعه ولكن كان سببيه على الأقل بمثل ما أصاب من صمود في بيوت وشوارع غزة. ما أسهل الحديث عن هذا الجانب من صمود أهل غزة رغم معاناتهم! وما أسهل الكتابة عنه! وسواء صدقت هذه الكتابة وهذا الحديث أم لا، إلا أن هذه السطور تحوي كل التحية والتقدير -ولو عن بعد- لشهداء الصامدين، ومهما تحدثنا عن الصمود فنحن لم نذقْ ويلاته وماسيه. فعدراً إلى الله أهل غزة وأهل العرب والمسلمين في كل مكان تعانون فيه، ونحن لا نحسن إلا الكتابة عنه شرحاً وتفسيراً.

ومن ناحية ثانية: الدلائل على تلامح أهل الضفة وعرب ٤٨ مع أهل غزة ومقاومتها. فلم تكن غزة تقاوم من أجل نفسها فقط ولكن من أجل الشعب الفلسطيني برمه ومن أجل القضية الفلسطينية في قلب الصراع العربي- الإسرائيلي، ولا يخلو بالطبع سجل عرب ٤٨ أو سجل أهل الضفة من صور المقاومة التي سجلها التاريخ، ومن أحدها شهداء يوم الأرض من عرب ٤٨، وبطولة أهل جنين. وهذه وقائع وإن تركز عليها الضوء في حينها ولكنها لا تخفي صور المقاومة المستمرة الداعوب والمتقطعة والمترآكة، الخافتة أحياناً لأن الإعلام لا يبرزها، والظاهرة أحياناً أخرى لأنها فاقت الحدود، سواء في الضفة أو بين عرب ٤٨ أو ما يسمى داخل الخط الأخضر. وإن كنا في حاجة لاستدعاء سجل صور هذه المقاومة أيضاً، إلا أننا نستدعي هنا

قمة الكويت بعد رفضه المشاركة إلى جانب مشعل في قمة الدوحة وفي ظل رفض تيار برلماني وشعبي كويتي دعوة أبو مازن إلى قمة الكويت لتوطئه مع إسرائيل ضد أهله في غزة؟

كيف يمكن قراءة تحركات ليبني العصبية سعيًا إلى واشنطن في أواخر أيام إدارة بوش لتوقيع مذكرة تفاهم أمريكية إسرائيلية لضممان منع تهريب السلاح إلى غزة من خلال إيران وعبر مصر؟

اليس هذا اعتراضًا إسرائيليًّا بالحاجة إلى مزيد من التقييد للقدرة العسكرية، بعد أن فشلت الآلة العسكرية في تصفيه الوجود العسكري والسياسي لحماس؟

كيف نقرأ تصريحات ليبني وأولرت عن رفض التفاوض مع حماس وعن رفض أن تدير حماس إعادة إعمار غزة؟ لا يعني هذا أن المقاومة ما زالت موجودة، وتمثل طرفةً سياسيةً فاعلاً في حسابات ما بعد الحرب؟

كيف نقرأ تصريحات متتالية لأردوغان داعيًّا -خلال الحرب وما بعدها- إلى عدم محاربة شرعية حماس، لأنها فازت بواسطة انتخابات ديمقراطية، وداعيًّا أيضًا إلى ضرورة إيصال صوتها إلى المحافل الدولية.

كيف نقرأ التصريحات المتبدلة بين أسامة حمدان وصائب عريقات -على صعيد الجزيرة صبيحة انعقاد قمة الكويت- حول ما بعد الحرب والعلاقة بين حماس والسلطة: فإن دعوة صائب عريقات متoscلاً ومستعطفًا حماس إلى العودة لوحدة الصف حتى يمكن معالجة المأساة الإنسانية تحوى اتهامًا ضمئنيًّا لها بمسئوليتها عن كل ما حدث من هذه المأساة الإنسانية. وفي المقابل أشار أسامة حمدان إلى عدم تغير خطاب أبو مازن عن انقلاب حماس على الشرعية، ومن ثم رأى أن مجرد علاج المشكلة الإنسانية ليس هو الأولوية الوحيدة ولكن يأتي إلى جانب إصلاح النظام السياسي والنظام الأمني الفلسطيني برمته. إذاً كيف يجب استثمار هذه الإرهادات ودعمها؟ وهل ستتجدد حماس من يستثمر معها؟ وكيف ستتمثل سيناريوهات «ما بعد الحرب» ساحة لاختبار مصداقية هذه الإرهادات بالنسبة لإمكانيات تغيير موازين القوى السياسية على ضوء نتائج العدوان: السياسية منها والعسكرية؟ أم ستدخل الساحة العربية والفلسطينية دائرة مفرغة جديدة مع السياسات الإسرائيلية وتلاعبها بإعادة إعمار غزة؟

وختاماً للقراءة في مشهد المقاومة بمستوييه الكلي والجزئي؛ قد يتتساع البعض: هل يمكن أن نعد كل ما سبقت الإشارة إليه عاليًا دلائل على حسن تقدير حسابات المقاومة حين رفضت الاستمرار في مهزلة ما يسمى التهدئة؟ وكيف يمكن أن نعدها من قبيل الدلائل على نصر أو عدم هزيمة؟

كلها وتهديد الأمان القومي العربي بل وأمن الجوار الحضاري للعرب. وذلك في وقت تأكلت فيه قدرات وإرادات «النظم العربية»، وظلت صامدة، بل وتنامت بؤر للمعارضة السياسية والمقاومة الحضارية عبر أرجاء الأمة، إلا أنها لم تتحقق بدورها اختلافًا نوعيًّا لإحداث تغيير حضاري شامل. وبذا، وبعد أن بدا أن العرب في إجمالهم، وخاصةً منذ ما يسمى المبادرة العربية للسلام، لا يزالون يسبحون في أوهام تيار «السلام».

وفي حين أن انتفاضة الأقصى التي اندلعت عام ٢٠٠٠ كانت استجابة لما بدا ظاهرًا من فشل خيار أوسلو في تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني...، فإن العدوان على غزة يمثل مفصلاً استراتيجيًّا كشف وأكد أن خيار التسوية السلمية، على النحو الذي جرى عليه العرب، ليس إلا أوهامًا تفرضها اختلالات ميزان القوة لصالح إسرائيل، كما يفرضها انعدام الرؤية الحضارية والإرادة الحضارية لدى النظم العربية، على نحو هدف الأمان القومي والحضاري. ومن ثم فإن العدوان على غزة دفع للصدارة من جديد خيار المقاومة الحضارية الشاملة، وليس فقط خيار المقاومة العسكرية ضد المحتل، فتلك الأخيرة - التي أصبحت تتمحور فقط على أرض فلسطين والعراق- يصعب تفعيلها بدون عمق إقليمي وحضاري يمدّها بمصادر الدعم والمساندة.

ولذا لا غرابة أن هستيريا الدبلوماسية التي تقودها ليبني في العواصم الأوروبيية وفي واشنطن تحثّ قصف الآلة العسكرية الإسرائيلي، لم تكن تسعى إلى مجرد تعيبة المساندة لمبررات العدوان وأهدافه الظاهرة المعلنة، لأنها موجودة بالفعل، ولكن كانت تسعى إلى حشد مساندة جديدة لباقي خطوات الاستراتيجية الإسرائيلي، إلا وهي قطع ما تبقى من أواصر ومصادر المساندة الإقليمية لخيار المقاومة الفلسطينية. وتعددت السبل الإسرائيلي، سواء من حيث الرعاية عن بعد أو قرب لهزيمة القمم العربية المتواالية وكذلك إجراج بل وإسقاط المبادرة المصرية، أو سواء بعد مذكرة التفاهم أو الاتفاقية بين إسرائيل والولايات المتحدة لضممان منع تهريب الأسلحة إلى غزة، التي هي في الواقع نوع من الاحتلال العسكري -الناعم- عبر البحار والمحيطات والأجواء المحيطة بأراضينا، بل وعلى أراضينا ذاتها.

٤- الكشف عن إرهادات سياسية متصلة بوضع حماس - المقاومة (ما بعد الحرب)، وذلك على ضوء دلالات القمم العربية المتضادة خلال الأسبوع الأخير من الحرب وبعد توقيفها مباشرةً وعلى ضوء سياسة إسرائيل.

وتمثل هذه الإرهادات علامات على آفاق كسر الحصار السياسي على حماس وإمكانياته:

فكيف يمكن قراءة مشاركة خالد مشعل وقادة فصائل المقاومة الأخرى في قمة الدوحة في مقابل مشاركة أبو مازن في

## الوضع القائم، مع كامل الوعي بخرائطه، يتطلب رؤية استراتيجية للمقاومة الحضارية الشاملة تتوزع فيها الأدوار بين أركان الأمة الثلاثة

خطط استراتيجية للعمل الشعبي والمدني من أجل مقاومة حضارية شاملة، وفي قلبها مقاومة المشروع الصهيوني.

وإذا كان هذا هو دور الشعب ودور المقاومة كما أفصح عنه مشهد غزة، فماذا عن مشهد الدبلوماسية العربية ودبلوماسية جوارها الحضاري، من تركيا وإيران، واستدعائهم للدبلوماسية الأوروبية والأمريكية؟

المشهد الرابع: أركان الأمة الثلاثة: تركيا - إيران - مصر (العرب)، ودبلوماسية وقف العدوان على غزة: دلالة الأبعاد التاريخية - الحضارية وحسابات المصالح الوطنية

الصراع مع إسرائيل صراع قومي مع العرب بحكم الجغرافيا، وهو أيضاً صراع حضاري مع المسلمين بحكم التاريخ والحضارة والدين، وهو أخيراً صراع ذو امتدادات خارج الإقليم (أو امتدادات العالم إلى داخل الإقليم) بحكم منشأ المشروع الصهيوني ومؤامرة القوى الغربية لزرعه في قلب العالم العربي والإسلامي في فلسطين، وهو فوق كل ذلك صراع يكشف ويتحدى ويخترق حسابات المصالح الوطنية والقومية من ناحية، وكذلك توازنات القوى الإقليمية العالمية من ناحية أخرى، وأخيراً مفهوم الجوار الحضاري (بين أركان الأمة الإسلامية الثلاثة: تركيا، وإيران، ومصر).

ولقد شهدت مراحل تطور هذا الصراع مع إسرائيل، المتعدد الأبعاد، تعاقب ظهور وصعود أحد الأبعاد مقارنة بالآخر.

فلقد دُشنَّ المشروع الصهيوني وبدأ إرساء أركانه على أرض فلسطين في ظل نهاية مرحلة أطول ثم انهيار آخر الخلافات الإسلامية (الخلافة العثمانية)، وفي ظل إنعام استعمار ما تبقى من العالم الإسلامي (الشام) تحت نظام الانتداب البريطاني والفرنسي في فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك في وقت أخذت فيه إرهัصات حركات التحرر الوطني في الظهور عبر أرجاء الأمة العربية والإسلامية.

واندلعت حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ في مرحلة بداية ثم صعود المد القومي والثوري العربي، في الوقت نفسه الذي كانت تندفع فيه أركان التحالف التركي والتحالف الإيراني مع القوى الغربية المهيمنة على النظام الدولي (بريطانيا ثم الولايات المتحدة)، ومن ثم مع إسرائيل. وفي المقابل أخذت تتوالى

إن ما سبق شرحه لا يؤكده إلا أمران: الأمر الأول أن خيار المقاومة ضد الاحتلال -إذا خضع لحسابات المصالح التقليدية التي تجريها الدول- لن يكون خيار مقاومة بالأساس؛ لأن المفترض أن قوة الاحتلال هي الأقوى مادياً وعسكرياً. وفي المقابل إذا خضع خيار المقاومة لحسابات القوى الإقليمية المحيطة، سواء المساندة أو المضادة، لن يكون أيضاً خياراً للمقاومة. ولذا عار على من يفهم حماس -كما اتهم حزب الله- بأنها أوراق لعب في يد السياسة الإيرانية تجاه المنطقة؛ ذلك لأن إيران مصدر مساندة لخيار المقاومة، في وقت تخلت فيه النظم العربية عن هذه المساندة، كما يتطلبها أصحابها وليس كما ت يريد أن تفرضها هذه النظم. ومن الطبيعي أن يكون للقوى الإقليمية - مثل إيران - حساباتها حول كيفية تحقيق مصالحها. لذا عار شديد على من يحاول الدفاع عن تأكيل دور مصر في مساندة «قضية فلسطينية» باتهام إيران بأنها مسؤولة عن الاضطراب الإقليمي وباتهام حماس أنها مسؤولة عن اندلاع الحرب أو أنها غير ذات شرعية (كسلطة وليس حركة مقاومة) أعطت «بانقلابها في غزة» الفرصة لإسرائيل لتبرير عدوانها.

وعار شديد أيضاً على من يعتقد أن أمن مصر ينحصر في حدودها تجنباً لمؤامرة جديدة مثل ١٩٦٧ لجرها إلى حرب، أو أن أمن مصر يتحقق بإحكام الحصار على غزة؛ ذلك لأن أمن مصر -تاريخياً- لم يتحقق إلا في نطاق إقليمي أوسع من حدودها، فذلك هو دورها بل ومصيرها كأكبر دولة عربية. ولهذا فإن صمود غزة -شعباً وفكانا مسلحة- وتداعياته السابق شرحتها هو نتاج حسابات حركات مقاومة ذات رؤية حضارية ت يريد هز دعائم أوضاع قائمة ظاللة وغير عادلة فرضتها كأمر واقع قوى عسكرية ودبلوماسية غاشمة.

الأمر الثاني: أن ما تحقق من صمود المقاومة في غزة وما حازته من مساندة شعبية عربية وإسلامية وعالية إنما هو تجديد لروح المقاومة وتنامي الإحساس بالحاجة إليها كسبيل للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي للضفة وغزة ومن ثم لإعلان دولة فلسطين أو للتخلص من الكيان الصهيوني، وكسبيل أيضاً لنهوض حضاري للأمة العربية والإسلامية. فإن المقاومة الحضارية متعددة المستويات وكلُّ له وظيفته ودوره وسياقه، وما أحوال الأمة كلها لشحذ وحفز طاقات «المقاومة» كلها. ولعل هذا هو الدرس الذي قدمه صمود مقاومة غزة -وندعو الله أن يدعم هذا الصمود- للشعوب العربية والإسلامية. إننا جميعاً في حاجة لمقاومة روح الانهزام واليأس والاستسلام وذلك من خلال طرق غير تقليدية في الحسابات والتفكير والحركة.

إلا أن هذه السبل غير التقليدية للتفكير الاستراتيجي تحتاج لتضافر القدرات الفكرية والسياسية والإعلامية - الرافضة للأوضاع القائمة بكل قيودها وضغوطها - لتصميم

أدوارها الإقليمية في المنطقة العربية بجوارها الحضاري التركي- الإيراني أي فيما يسمى الآن «الشرق الأوسط الكبير»، والذي تتطابق حدوده مع ما وصلت إليه حدود الخلافة الإسلامية في ظل الخلافة العباسية الثانية.

كما كان لهذه التطورات بالطبع انعكاسها على موقف الأركان الثلاثة من الصراع مع إسرائيل والموقف من «القضية الفلسطينية». فبعد محورية الصراع مع إسرائيل خلال مرحلة المد القومي الثوري العربي من توجه السياسة المصرية وبعد التحالف الإيرلناني والتركي مع الغرب ومع إسرائيل في ظل الحكم الشاهنشاهي وفي مرحلة الانقطاع التركي عن العالم العربي، وصلنا إلى مرحلة المد الوطني في توجه السياسة المصرية التي شهدت تدريجياً علو حسابات المصالحة الوطنية على حسابات مصالح الأمن القومي العربي، وهي المرحلة التي فقدت خلالها «القضية الفلسطينية محوريتها» مقارنة بمتطلبات الحفاظ على «السلام مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية» كما لو كان لا يمكن الجمع بين الأمرين.

وفي المرحلة نفسها قفزت القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل إلى صدارة السياسة الخارجية الإيرانية، وعلى نحو بدت فيه كورقة من أوراق هذه السياسة في إدارة تحالفاتها الإقليمية والعاملية وتدعيم دورها الإقليمي وحماية مصالحها الوطنية والإقليمية، حيث اندمجت وانحدرت الاعتبارات «الأيديولوجية» في منطقات هذه السياسة الثورية (نصرة المقاومة في فلسطين) مع حسابات المصالح الوطنية الإيرانية في مرحلة تبحث فيها إيران عن دور جديد في الفضاء الحضاري العربي والإسلامي.

أما تركيا فإن إعادة الحسابات في توجهاتها الإقليمية والعاملية عقب نهاية الحرب الباردة قادتها إلى إعادة التوجّه نحو المنطقة العربية في الوقت نفسه الذي أخذت تدق فيه بقوة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي كان لابد أن يفرض إعادة الحسابات تجاه درجة مساندة سياسات إسرائيل في المنطقة ودرجة مساندة القضية الفلسطينية، وخاصة من جانب القوى السياسية الحاكمة ذات التوجهات الإسلامية.

كل هذه التغيرات التدريجية في توجهات سياسات الأركان الثلاثة الخارجية والتي تراكمت عبر ثلاثة عقود تزامن معها تغيرات مهمة أخرى على صعيدين: تنامي «الصحوة الإسلامية» بين الشعوب العربية والإسلامية من ناحية، وتنامي دور التيار الإسلامي في المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية من ناحية أخرى.

إن العقود الثلاثة الأخيرة، منذ معايدة السلام المصرية الإسرائيلية ومنذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران قد شهدت تنامي خطين متوازيين:

حركات الاستقلال في العالم العربي والعالم الإسلامي مقدمة ساحة جديدة لاختبار توارنات «الحرب الباردة طوال عقدي الخمسينيات والستينيات؛ وكانت ساحة الصراع العربي الإسرائيلي من أهم ساحات هذا الاختبار.

وكانت المرحلة منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحتى ما بعد حرب أكتوبر العظيمة بمثابة مرحلة انتقالية على عدة أصعدة: التغيير في حالة المد القومي العربي الثوري الذي أخذ في التراجع مقابل تجدد وصعود تيارات أخرى إسلامية ولiberالية ظلت محجوبة تحت ضغط هذا المد، وفي الوقت نفسه كانت تركيا وإيران تستكملان تغيرات سياسية واجتماعية، سواء في ظل نظام علماني تعددي أو في ظل نظام شاهنشاهي تسلطي، وعلى نحو قاد إلى انقلاب جذري في إيران مع اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية. في حين كان النظام التركي، وفي ظل ديمقراطية وليدة تنمو بتدوينة وتراسم، يشهد بدوره إرهادات الحركات الإسلامية التربوية والمجتمعية التي ألغت بظلها ونتائجها تدريجياً أيضاً وبتراسم على قواعد اللعبة السياسية على نحو أفرز خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين تياراً سياسياً ذا توجهات إسلامية.

وفي مقابل هذا النمط من التغيير الثوري الجذري في إيران والتغيير التدريجي من أسفل إلى أعلى في تركيا، والذين استدعاها «البعد الإسلامي» في توجهات السياسة الخارجية للدولتين، فإن حالة التغيير المجتمعي والسياسي في النظام العربي شهدت، ولما يقرب من أربعة عقود حتى الآن (منذ ١٩٦٧)، صعوداً مقيداً ومضغوطاً للتيارات الإسلامية على نحو استحضر قضية العلاقة بين الديموقراطية والمواطنة وبين الإسلام إلى صميم الجدالات والتوارنات بين القوى السياسية على الساحة العربية.

وفي ظل غياب الديمقراطية التعددية، وفي ظل استمرار نمط الصدام الحاد بين معظم النظم العربية وبين الحركات الإسلامية (السلمية)، ظلت الفجوة تتضاعم بين شعوب وقواعد تتمسك بهوية مهددة وبين نخب تعاني أزمة هوية وبين نظم وظفت قضية الهوية (بأنماط متنوعة) بما يتناسب واستمرار استبدادها وتسلطها وإحكام قبضتها على شعوبها بمساندة خارجية، وتبدو حالة مصر واضحة وجليّة في هذا السياق، باعتبارها الدولة القائد تاريخياً في هذه المنطقة، عبر العصور المتلاحية التي مرت عليها.

ولقد كان لهذه التطورات على صعيد هذه الأركان الثلاثة، مصر، وتركيا، وإيران - عبر القرن الأخير على الأقل - (والذي شهد أيضاً مولد ونمو المشروع الصهيوني وتدعيم أركانه) انعكاساتها على نمط دور كل ركن منها وعلى نمط التنافس بين

محورية في علاقة الأمة الإسلامية بالغرب والصهيونية؟ وإذا كان تاريخ الأمة الإسلامية - عبر عصورها المختلفة - قد كشف عن حالات ودرجات من التنافس والصراع بين هذه الأركان (وإن كان تحت أربدة مختلفة من النظم ومن السياقات) فإن هذا التنافس أو الصراع يمثل في حد ذاته نمطاً متكرراً عبر التاريخ، وخاصة منذ تكوين الدولة الصوفية في إيران (في بداية القرن السادس عشر الميلادي) تداخلت في تشكيله متغيرات عديدة: التنافس على قيادة العالم الإسلامي، التدخل الخارجي ومصادر التهديد الخارجية، الاختلافات المذهبية. وبدون ادعاء القدرة في هذه السطور على استدعاء دلالة هذه الذاكرة التاريخية فإنه يكفي القول وببساطة إن حساباتصال المحافظة (أو القومية) تداخلت مع تأثيرات التدخل الخارجي، بحيث لا يمكن القول إن الاختلاف المذهبي (السنوي والشيعي) كان المنطلق الأساسي أو الوحيد وراء هذه التنافسات والصراعات.

ومن ثم، إذا كانت الأركان الثلاثة عبر القرن الماضي قد اختلفت نظمها السياسية واختلفت شبكة تحالفاتها الخارجية والإقليمية، وصولاً إلى المرحلة الراهنة من هذه العلاقات الثلاثية، فإن مشهد الحرب العدوانية على غزة كان بمثابة مرآة كافية للحالة الراهنة لتفاعلات بين هذه الأركان الثلاثة بصفة عامة وفي قلب التفاعل بين مواقف كل منها تجاه « القضية الفلسطينية »، في مفصل آخر مهم من مفاصل تطورها منذ بداية مسار التسوية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلي وأثارها على خيار المقاومة.

فإن الحالة الراهنة لتفاعلات بين الأركان الثلاثة، في ظل تجدد اهتمام تركيا بالمنطقة العربية وتنامي توجهها إليها خلال العقد السابق، تشهد استمرار التوجه الإيراني النشط منذ الثورة الإيرانية للقيام بدور إقليمي فاعل، وهдан التوجهان هما من طبائع أمور السياسة والجغرافيا والتاريخ والحضارة، وفي المقابل فإن النخب العربية (الحاكمة والرسمية والفكرية وغيرها) تتفاوت رؤاها حول هذين التوجهين: إيران مصدر فارسي لتهديد العربة أو مصدر تهديد شيعي للجماعة السنوية، وتركيا مصدر تهديد من « العثمانية الجديدة » بأساليب القوة الناعمة، وفي المقابل، لا يمكن النظر إليهما كمصدر من مصادر المساعدة الجديدة التي يمكن تعبيتها، وفق رؤية إستراتيجية حضارية تتصدى للتهديدات والمخاطر الشديدة التي تتحقق بالأمة برمتها الآن؟

عودية مرة أخرى إلى الأسئلة الثلاثة الكبرى، فإن الملامح الأساسية العامة ل موقف الأركان الثلاثة لتحمل دلالات بالنسبة لمجموعة من القضايا التي استدعتها التعليقات والتحليلات طوال ثلاثة أسابيع تعرض خلالها أهل غزة لنيران إسرائيلية وحشية. وهذه القضايا هي:

التدخل الخارجي بجميع الأدوات على نحو شكل تحديات وتهديدات خطيرة للأمن الوطني والأمن القومي والأمن الحضاري، في مقابل تنامي المقاومة - من أسفل - وذلك بتجدد صعود الإسلام كمصدر لمقاومة حضارية متعددة الأبعاد: سلفية - حفاظاً على الدين، صوفية - حفاظاً على الروحاني والأخلاقي، إصلاحية تربية واجتماعية - حفاظاً على الناس عقولاً ونفساً، حركية سياسية - حفاظاً على الشرعية الحاكمة.. إلخ.

والملامح الكبرى والسرعة المشار إليها عالياً، في محاولة للربط بين أدوار أركان الأمة الثلاثة، قد تبدو في نظر البعض تبسيطًا مخلاً لتفاعلات مركبة ومتباينة، وقد تبدو أيضًا اختزالاً لحقيقة أكثر تعقيداً الآن لأركان الأمة، حيث توجد الآن أركان أخرى للأمة، بالمعنى الاقتصادي المالي على الأقل (ال سعودية ومالزيا مثلاً).

إلا أن هذا المنهج الذي يبدو تبسيطياً واحتزاليًا هو منهج إجرائي مقصود بغرض التقاط خيط ناظم يبرر ما يلي: انتفاء الأركان الثلاثة إلى فضاء حضاري عربي وإسلامي، المتعدد عبر التاريخ، ولقد شهد تفاعلاتهم التنافسية من ناحية، الرابطة بينهم وبين الصورة الإسلامية (باتّمامها وتباراتها المختلفة) من ناحية أخرى، وبين الصراع مع إسرائيل من ناحية ثالثة، وهذا الخيط الناظم يستجيب مع الهدف من وراء مدخل القراءة في المشهد الرابع ألا وهو استدعاء الذاكرة التاريخية والحضارية عند مناقشة ثلاثة أسئلة كبرى تكرر طرحها خلال أسبوع العدوان الثلاثة وقبلها أيضًا، واستستمر في تداعياتها عقب وقف النار وخلال البحث في « ما بعد الحرب »، بل إن « ما بعد الحرب » كان حاضرًا وبقوة خلال التفاعلات الدبلوماسية التي حاولت أن توقف العدوان، وشاركت فيها هذه الأركان الثلاثة بأدوار متنافسة أو صراعية؛ هذه الأسئلة الثلاثة هي:

١- هل توأطت مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا ضد المقاومة في غزة؟ هل تخلت مصر عن دورها كشريك في التسوية سلماً أو حرباً؟

٢- ما الجديد في الدور التركي، الحليف الإستراتيجي لأمريكا وإسرائيل؟ ولماذا؟

٣- أين حماسة إيران وحزب الله من حيث الهجوم على إسرائيل ومن حيث ضرورة استمرار المقاومة وضرورة استمرار مساندتها؟ هل تعدد مساندتها الإدانة اللغظية لإسرائيل؟

وتحوي هذه الأسئلة في مجلها تساؤلاً رابعاً، وهو هل هذه الأدوار متصارعة أم متنافسة؟

وكيف لأركان هذه الأمة أن تتنافس أو تتصارع حول قضية

الآن يجدر هذا التوزيع للأدوار في دعم القدرات الذاتية (إدارة أزماتنا بأنفسنا) أكثر من اتجاهنا لاستدعاء الدور الخارجي والاعتماد عليه في وقت بات واضحًا فيه حدود مساندة هذا الدور الخارجي لحقوق الشعب الفلسطيني وخاصة حقه في المقاومة ضد المحتل؟

أما الملامح الأساسية في مواقف الأركان الثلاثة المقارنة، والتي تختبر هذه القضايا وعلى ضوئها يمكن الإجابة عن الأسئلة المطروحة عاليًا، فهي تتلخص في الآتي:

١- إدانة قوية من إيران مصحوبة بهجوم شديد على سياسات إسرائيل مع تأكيد قرب زوالها، في مقابل إدانة قوية أيضًا من تركيا ولكن مصحوبة برفض صريح وقوى لمسؤولية حماس عن اندلاع العدوان ودعوة مبكرة، منذ أيام العدوان الأولى، للاستماع إلى صوت حماس في المحافل الدولية ورفض حرمانها من شرعية وجودها كحركة مقاومة وكسلطة وصلت بانتخابات ديمقراطية، بل كان حضور تركيا قمة الدوحة الطارئة التي حضرها مشعل ورفض حضورها أبو مازن مؤشرًا على مبادرة تركيا المبكرة بالتفاوض مع حماس وعدم إخراجها من اللعبة السياسية وكسر الحصار السياسي عنها.

ومن ناحية أخرى اتسم الموقف التركي بالتشدد في مواجهة الدبلوماسية الإسرائيلية، حيث رفضت أنقرة استقبال ليفني وغيرها لمناقشة أمر غزة.

أما موقف مصر المعلن فلقد قدم، منذ ما قبل العدوان بيومين، أدلة متوازية لم يريده أن يتهمها بالتواطؤ أو أن يزيد على دورها المتدن في مساندة القضية، بل يحررها أو ينزع عنها قيادتها التاريخية لجهود حل الصراع مع إسرائيل حرباً أو سلماً؛ ابتداء من الهجوم على رفض حماس تجديد التهدئة واعتباره مسؤولاً عن إعطاء البرر للعدوان، وصولاً إلى عدم الإدانة الصريحة والقوية لهذا العدوان، وهي الإدانة التي لم تأت بالقوة المطلوبة من مصر إلا في خطاب مبارك عشية قمة شرم الشيخ وقمة الكويت، مصحوبة من جانب أبو الغيط - بالقول بأن استخدام إسرائيل القرة لا يحقق أهدافها بإنهاء حركة المقاومة في غزة، مما يعني اعترافاً بأن عدوان إسرائيل على غزة لم يكسر المقاومة.

٢- في حين ساندت تركيا وإيران مطالب حماس في رفع الحصار وفتح المعابر كشرط لا غنى عنها لقبول وقف نار من جانبها، فإن موقف مصر من المعابر - وخاصة معبر رفح - كان مناط كل الانتقاد لوقف مصر وكل الاتهام لها بالتواطؤ.

والأمر لا يقتصر على مساندة مصر موقف أبو مازن ضد موقف حماس، أو ادعاء مصر رفضها تكريس فصل غزة عن الضفة، ولكن الأمر يتعدى هذا الجانب المهم إلى جانب آخر

١- هل التصدي بقوة للعدوان الإسرائيلي يستدعي بالضرورة تحريك آلية عسكرية عربية أو إسلامية؟ أو هل يهدد بالضرورة بالانجرار إلى حرب مفتوحة مع إسرائيل؟ أو هل يؤدي إلى التعرض لاتساع نطاق العدوان الإسرائيلي إلى دول مجاورة مثل مصر وإيران؟

وبعبارة أخرى: ما نمط النصرة المطلوبة في هذه الحالة؟ وكيف يتم تحديد هذا النمط؟ وما الذي يجب مراعاته عند هذا التحديد؟

وهل التصدي بقوة للعدوان الإسرائيلي بأساليب غير عسكرية يقتصر على الإدانة الشفوية والشجب أم يتطلب أموراً أخرى تتمد إلى نصرة الطرف المعذى عليه بكل أنماط النصرة الممكنة؟

٢- هل التحالفات والعلاقات الوطيدة مع قوى خارجية (الولايات المتحدة) تحول وتنمع دون التصدي بقوة للعدوان لوقفه ولنصرة المعذى عليه؟ وما الذي يحول دون تنسيق بين أركان ثلاثة مختلفة من حيث الأيديولوجية الداخلية للنظام ومن حيث التوجه الخارجي؟ هل التوجه الخارجي أم الاختلاف الأيديولوجي أم الرؤية للمصالح الكبرى؟ أليس للضغوط الخارجية من دور؟ وكيف؟

٣- هل حماية المصلحة الوطنية والأمن الوطني تتحقق بالانسحاب إلى داخل هذه الحدود دون اعتبار لمصالح السياق المحلي؟ وهل المصالح الوطنية متناقضة بالضرورة - أو في معظم الأحيان - مع المصالح القومية أو مصالح الأمة؟ أليس حماية الأمن الوطني - لأى دولة عربية وإسلامية - تتطلب التنسيق مع غيرها في مواجهة تهديد إسرائيل للجميع؟ ألا تمثل إسرائيل دافعاً لتطوير مفهوم الأمن الجماعي على اعتبار أن الأمن لا يتجزأ، وأن تهديد إسرائيل لأمن طرف هو تهديد لأمن الجميع؟ أم أن حسابات الواقعية - بآن الأمان يتجزأ - هي الغالبة على الجميع دون استثناء، ومهما تفاوت درجات مساندة المقاومة في فلسطين أو درجات العلاقات مع إسرائيل؟

٤- ما درجة التطابق بين توجهات النظم وبين توجهات شعوبها حول درجة التصدي للعدوان ودرجة المساندة للمقاومة؟ وما دلالة ذلك بالنسبة لدرجة شرعية هذه النظم بصفة عامة ودرجة ما تواجهه من معارضه داخلية بصفة خاصة؟ وهل تعني المساندة الخارجية لبعض النظم الاستمرار في السلطة؟ بل أليس التذرع بالأمن الوطني وعدم المغامرة به هو قرين تدهور إمكانات وقدرات ومن ثم ضعف إرادة سياسية؟

٥- أليس من الممكن أن توزع الأركان المنافسة الأدوار فيما بينها؟ أليس هذا هو حال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي؟

مصرية إلى القمة العربية، وإذا بالإعلان الإسرائيلي لوقف النار من جانب واحد ينهى بصفعة على كل ما يسمى بجهود عربية ومصرية لوقف النار دون استخدام أوراق ضغط! باشتئام ما أسميه أوراق المزايدة على مصر التي استخدمتها قطر على استحياء (تجميد، وحتى حين) بعد المعركة الدبلوماسية التي أحاط بها أمير قطر وملك السعودية نفسيهما، وهما يرثان تحت احتلال عسكري أمريكي.

٤- ولم تهدد مصر بقطع علاقتها أو سحب سفيرها، وبفرض قبول أن استمرار العلاقات بين مصر وإسرائيل يمكن الدبلوماسية من أداء دورها بشكل أفضل، أي بفرض قبول حجج مصر ومبرراتها لسلوكها التفاوضي وليس الصدامي مع إسرائيل، فلم تستخدم مصر ورقة واحدة من أوراق الضغط المكنته على إسرائيل، وهي أوراق ما لبنت المعارضة المصرية والشارع المصري طالب باستخدامها، وهي أوراق لا غنى عنها لتفاوض صعب مثل التفاوض مع إسرائيل، وخاصة أن تلك الأخيرة لا تترك ورقة واحدة لا تستعملها في كل دوائر اتصالاتها، وخاصة مع مصر نفسها، ومن ثم وعلى العكس، بما أن مصر هي التي كان واضحًا لدرجة تمس السيادة المصرية ذاتها وتثال من الأمن الوطني المصري الدائم- التدرج بضرورة حمايتها من خلال عدم الاندماج أو الانخراط بانفعال في مساندة «غزة» لدرجة قد تؤدي إلى حرب.

وفي المقابل تواترت مؤشرات عن ضغوط تركية -ولو غير فاعلة في كيان مثل إسرائيل- ومنها:

استقالة ٢٠٠ برلماني من إجمالي ٣٠٥ أعضاء من أعضاء جمعية الصداقة التركية الإسرائيلية، وإعلان أردوغان أن التحالف مع إسرائيل لا يمكن إلا يتأثر بالعدوان على غزة، كذلك فإن إيران، وبعد الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية لضممان منع تهريب السلاح، لم تتورع عن فضح أهداف هذه الاتفاقية؛ معلنة أن المساعدة العسكرية الإيرانية هي التي مكنت حماس من الصمود، ومؤكدة أنها ستستمر في إرسال هذه المساندة مهما كانت قيود الحصار الجديد الذي ت Saras فرنسا وبريطانيا وألمانيا لتفعيله تنفيذًا لخطة ليفني بعد زيارتها الاتحاد الأوروبي وتصريحاتها الامرة لقياداته في مؤتمر صحفي علني في بروكسل عقب وقف النار أحادي الجانب من قبل إسرائيل.

٥- نظرًا لأيديولوجية حماس وأيديولوجية إيران وحزب الله أيضًا، انطلقت مقولات رافضة للتدين الصراخ مع إسرائيل، ورافضة في الوقت نفسه أن تعرف بمؤشرات التدين في المشروع الصهيوني، دعمًا لأبعاده كمشروع استيطاني عنصري استعماري، ولقد قام الموقف الرسمي المصري على رفض هذا البعد الديني من الصراع، مدعومًا في ذلك بموقف تيارات فكرية قومية وليبرالية ويسارية. وإذا كان البعد الديني، وفق هذا

أكثر خطورة، وهو أن المتابع لهذه القضية منذ أكثر من عام يتبيّن بالفعل كيف أن مصر تعرضت لضغوط متواالية من إسرائيل والولايات المتحدة بشأن معبر رفح والاتفاق، لمنع تهريب السلاح إلى غزة، فلقد اتهم باراك حينئذ مصر بأنها لا تقوم بما يكفي لمنع تهريب السلاح، مما ولد حالة من التوتر في العلاقات المصرية الإسرائيلية.

وهو الأمر الذي وصل إلى أقصاه بتوقيع مذكرة التفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة لضمان منع تهريب السلاح، وما تحتويه من بنود إحكام الحصار -ولا أقول الرقابة- بحرًا وجوارًا على المنطقة برمتها وليس على غزة فقط، فأين ردود الفعل المصرية تجاه هذا التهديد للأمن الوطني والسيادة الوطنية المصرية (ولا نتحدث عن أمن قومي أو...)؟

٣- وإذا كانت إيران تقود -ولما يقرب من عشرة أعوام الآن- معركة «برنامجهما النووي» مع الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية ومع مجلس الأمن، مستخدمة في ذلك كل الأوراق لإدارة هذه المعركة، دون أن تتخلى عن قرارها باستمرار هذا البرنامج واستكماله، فإن الدول العربية جرت إلى مجلس الأمن تبحث عن قرار يوقف العدوان على غزة، وهو مجلس الأمن الذي ما فتئت إسرائيل ترفض تنفيذ قراراته، بل تتحدىها أمام نظر العالم متذرعة بشتى الأعذار والمبررات، في حين اعتبرته الدول العربية الملاجاً والملاذ، وذلك في الوقت نفسه الذي شهد فيه العالم مسرحية تواطأ القوى الكبرى في مجلس الأمن مع إسرائيل، وهي ليست بحاجة تواطأ أحد معها حتى تكمل ما أرادته، كانت تجري مهرولة القمم العربية المتواالية.

وفي حين اتخذ أردوغان موقفًا قويًا من مهزلة مجلس الأمن مهدداً بأن تركيا لن تلتزم بعد ذلك بقرارات له إذا لم تلتزم إسرائيل، ومبادرًا بالوساطة بين الدول العربية والفلسطينية، وذلك بالقيام بجولة في عدة دول عربية في وقت مبكر بعد اندلاع العدوان مباشرة، وفي حين تحركت إيران دبلوماسيًا أيضًا ولكن مع الحرص -هي وحزن الله- على ضبط النفس والاقتصار على إعلان المساندة الكاملة لحركة المقاومة بكل السبل الممكنة، وفي حين رفضت مصر وال Saudية عقد قمة طارئة من أجل غزة، فلقد حضر أحمد نجاد قمة الدوحة الطارئة، وكذلك نائب رئيس وزراء تركيا، وفي حين انعقدت قمة الكويت والتي غالب على أعمالها العدوان على غزة، لم تلوح مصر بأي من أوراقها ضد إسرائيل واستمرت أسيرة «المبادرة المصرية»، بل أعلن أبو الغيط أن موقف مصر كان وراء عدم توصل قمة الدوحة إلى بيان أكثر قوة.

ولقد بترت مصر «الفوضى الدبلوماسية العربية» بأنه كان يجب التدرج في الجهد، ابتداء من مجلس الأمن، إلى مبادرة

إن أردوغان هذا الذي أكد مراراً وتكراراً أن حزبه وحكومته يحترمان قانون الدولة ونظامها الأساسي. إن أردوغان هذا الذي يرتبط بعلاقات تحالف إستراتيجي مع الولايات المتحدة تمكن من حماية مصالح بلاده من خلال إرادة تفاوضية قوية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إن أردوغان هذا صرخ بقوة وأمام برلن تركيا تصريحاً بينَ كيف أن الأبعاد الحضارية للأمة التركية، في ذاكرتها التاريخية، لا يمكن إسقاطها بسهولة وللأبد (خلال إعداد الدراسة للنشر وقت المواجهة في دافوس ٢٠٠٩/١/٣٠) (بين أردوغان وبيريز على نحو استدعى وبقوة هذه الأبعاد مرة أخرى).

فلقد قال خلال اتهامه وانتقاده عدوان إسرائيل، إنه لن يترك هذا يمضي بدون تأثير، فهو حفيد أجداد العثمانيين الذين سبق أن وحموا اليهود وأووهم حين طردوا والمسلمون من الأندلس، وذلك في حديثه لكتلة البرلمانية لحزبه، حيث قال: «إنَّ الأتراك العثمانيين أنقذوا أجداد (وزيرة الخارجية الصهيونية تسيبي ليفني) (وزير الدفاع الصهيوني إيهود باراك) من مظالم الصليبيين في إسبانيا عام ١٤٩٠ م لدى سقوط الدولة الأندلسية»، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها مسئول رسمي كلمة «الأتراك العثمانيين»، منذ سقوط الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٤ م.

ولقد تعددت تفسيرات هذا التصريح الذي لقي اهتماماً كبيراً من المعلقين ما بين معتبر إياه ورقة من أوراق الانتخابات في مواجهة تزايد وزن حزب الشعب لدى الشارع التركي ذي التوجه الإسلامي، وما بين مشير إلى دلالته بالنسبة لتوجه تركي جديد للاتحاد الأوروبي والذي يلعب العامل الحضاري دوراً أساسياً فيه، وما بين محذر من عواقب هذا التصريح على موضع حزب العدالة والتنمية على خريطة القوى السياسية التركية في نظام علماني، وما بين مؤكّد أن هذا التصريح هو تدشين واضح لدعاوى وأهداف «العثمانيين الجدد» في تركيا، أي العودة للعب دور ناشط وفعال في الفضاء الحضاري العربي الإسلامي بعد ما قامت به في الفضاء التركماني، سواء في آسيا أو البلقان.

ومهما تعددت التفسيرات والتحليلات التي فجرها الدور التركي خلال العدوان على غزة، وخاصة بعد هذا التصريح لأردوغان، فسيظل مشهد العدوان على غزة كاشفاً عن توجه تركي جديد نحو الجنوب وليس نحو الغرب، معيناً تقاليد عثمانية مهمة، فقد اتجهت الدولة العثمانية نحو المنطقة العربية في نهاية العصر المملوكي، ساعية إلى مد نفوذها وتأكيد قيادتها للعالم الإسلامي وتعزيز دورها العالمي، وذلك في وقت تزامن فيه أمران: من ناحية ضعف سلاطين المماليك عن حماية المنطقة من تزايد هجوم الإفرنج من الشمال، والتغافل البرتغال وإسبانيا

المطلوب يعني أن الصراع هو بين اليهود والمسلمين أساساً، استكمالاً للصراع الذي حدد ملامحه القرآن الكريم وتجلّى عبر التاريخ، فإن الاعتراف بالأبعاد الأساسية في المشروع الصهيوني، كمشروع استيطاني إمبريالي يجب لا يُسقط البعد الديني من زوايا أخرى هي الأجدر بالاهتمام، وليس مجرد زاوية الصراع بين اليهود والمسلمين، عقداً وتاريخياً، ومن الزوايا الأخرى الأجدر بالانتباه إليها تلك التي تتجاوز البعد الديني - كمجرد عقيدة- إلى البعد الديني كمرتكز لبعد حضاري وتاريخي ممتد.

هنا نستطيع أن نستحضر الفارق بين موقف إيران المندد وبين موقف أردوغان الذي قفز مؤخراً معلناً بصراحة عما أثار من قبل الكثير من الأسئلة والتوقعات عن التوجه الحضاري لسياسة تركيا، فإن موقف أحmedi نجاد، وكذلك حسن نصر الله، المؤكّد أن إسرائيل إلى زوال ويجب أن تزول، هو موقف قائم على قراءة عقدية تاريخية، ولكن أيضاً على قراءة الواقع الذي يبيّن أن كل إفراط وغطرسة في استخدام القوة لا يحمي الأمن، ولا بد أن يقود إلى سقوط، وكان في هذه الرؤية - وغيرها - حافزاً لتحديد مصادر التهديد للأمن الإيراني بدقة ومن أهمها إسرائيل؛ فإسرائيل لن تقتصر على الدائرة العربية ولكن يمتد توسعها إلى خارجها، ومن ثم فإن تدعيم عناصر القوة العسكرية والاقتصادية ليس إلا سبيلاً من سبل المواجهة مع هذا التهديد الذي لا تجدي معه وسائل أخرى مثل التسوية التفاوضية لإدارة الصراع.

ومن ثم، فإن موقف أحmedi نجاد من إسرائيل ليس انفعالاً أو حماساً أو مغامرة بلا حسابات للقوة المطلوبة في إدارة الصراع، كما أن هذا الموقف لا يعني في الوقت نفسه الانجرار إلى حرب ضد إسرائيل في وقت تحدده هي، فإن موقف إيران خلال العدوان على غزة، وإن كان أبداً شدة في الإدانة وشدة في المقاومة، إلا أنه لم يصل إلى حد التدخل العسكري المباشر لساندته حماس، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى مع حزب الله، فإن الإيمان بزوال إسرائيل، لا يعني الاندفاع إلى «إنقاذها في البحر» دون استعداد كافٍ ودون حساب لتوازنات القوى القائمة، ولكن لا يعني أيضاً عدم المقاومة وإسقاط إسرائيل كمصدر تهديد لأمن الوطن الإيراني والأمن القومي العربي وأمن الأمة الإسلامية برمتها.

أما أردوغان رئيس الوزراء التركي، ذو التوجه الإسلامي، فقد خاض ورئيس دولته عبد الله جول، ذو التوجه الإسلامي أيضاً، معارك سياسية وقانونية متلاحقة مع من يريدون إخراجهم من اللعبة السياسية بذرية انتهاك سياسات حزب العدالة والتنمية لقيم النظام العلماني التركي.

ولتواطئه لضرب حماس والتخلص منها؛ واستمراره في التمسك بخيار التسوية التفاوضية على حساب خيار المقاومة، في وقت تبين فيه كل الأدلة إطاحة إسرائيل بهذا الخيار السلمي.

وأخيراً ترفض إيران وحماس -منذ قمة الكويت- تسييس ورقة إعادة إعمار غزة، والتحذير من الانشغال بمن يتولى الإعمار وكيف، على حساب أولويات أخرى إنسانية وسياسية.

هذا المسلك الوسط قد جسدته مواقف الدبلوماسية التركية المعلنة، داعية إلى احترام وجود وشرعية حماس كحركة مقاومة وكشريك في السلطة وصل بانتخابات ديمقراطية، ومبادرة بالمشاركة في إطار تفاوض لا يقتصر على رعاية مصرية فقط ولكن يشهد دوراً توفيقياً بين الأطراف الفلسطينية وبين الدول العربية. وأخيراً فإن الدور التركي لم يقطع تواصله مع سلطة «أبو مازن» أو إسرائيل أو أوروبا، ولكن من خلال مواقف تزيد قطع الطريق على الحلقة المفرغة الجديدة التي يمكن السقوط فيها بعد وقف النار.

إذا كان الدور الإيراني لا يحظى إلا بالاتهام، ربما يكون أكبر أو على الأقل مساوياً لما تحظى به إسرائيل من اتهام، من جانب بعض ما يسمى دولـاً عربية معتدلة وعلى رأسها مصر، فإن الدور التركي الجديد أضـحـي يكتسب مساندة وخاصة من جانب حمـاس لـدرـجـة التـصـرـيـحـ بأنـهـ دورـ موـثـوقـ بـهـ أكثرـ منـ الثـقـةـ بـدورـ مصرـ الآـنـ، فـهـلـ سـيـظـلـ مـكـتـسـبـاـ الزـخمـ نـفـسـهـ فيـ مـفـاـوضـاتـ مـاـ بـعـدـ وـقـفـ النـارـ؟ـ وهـلـ سـيـكـونـ بـدـيـلاـ عنـ دورـ أـورـوبـيـ طـلـاـ اـجـتـهـدـ لـتـعـبـيـةـ خطـ «ـالـاعـدـالـ»ـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ وـالـحـفـاظـ عـلـيـهـ مـنـ خـلـالـ أـدـوـاتـ التـرـغـيـبـ السـيـاسـيـ (ـمـثـلـ الـاعـتـرـافـ)ـ وـأـدـوـاتـ التـرـغـيـبـ الـاـقـتـصـادـيـ (ـالـعـوـنـاتـ)ـ؟ـ

وذلك في وقت تتزايد فيه المؤشرات على أن الاتحاد الأوروبي، ودوله الكبرى فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا) قد تخلوا عن هذا الدور، أو لم يعد هناك مجال للقيام به في ظل المساندة الإستراتيجية الحاسمة التي أصبحت إسرائيل تحظى بها، ومن أهم علامات هذه المساندة لدرجة غير مسبوقة التمسك بمسؤولية حمـاسـ عنـ اـنـدـلـاعـ الـحـربـ، مـقـرـوـنةـ بـبعـضـ الإـدـانـاتـ الشـكـلـيـةـ لإـفـرـاطـ إـسـرـائـيلـ فـيـ استـخـدـامـ القـوـةـ دـفـاعـاـ عـنـ النـفـسـ، وـمـدـعـومـةـ باـسـتـمـارـ تـصـنـيـفـ حـمـاسـ كـحـرـكـةـ إـرـهـابـيـةـ، وـمـنـ نـاحـيـةـ أـخـرـىـ رـفـضـ الـدـوـلـ الـأـورـوبـيـةـ فـيـ اـجـتـمـاعـ بـلـجـنـةـ حقوقـ الإنسـانـ التـابـعـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ خـلـالـ الـعـدـوـانـ إـدانـةـ إـسـرـائـيلـ بـارـتكـابـ مـجازـرـ ضدـ الإنسـانـةـ وـرـفـضـ إـرـسـالـ لـجـنـةـ تـقـصـيـ حقـائقـ، وـمـنـ نـاحـيـةـ ثـالـثـةـ: تـسيـسـ إـعادـةـ الإـعـمـارـ وـرـفـضـ التـعـاملـ معـ حـمـاسـ بـهـذـاـ الشـأنـ.

ويجب لا يخفى على أحد أو يغيب عن نظرنا مغزى ذلك التجمع للقادـةـ الـأـورـوبـيـينـ الـذـينـ تـوجـهـوـ إـلـىـ إـسـرـائـيلـ، فـيـ زـيـارـةـ

(بعد سقوط الأندلس) حول العالم الإسلامي من الجنوب، ومن ناحية أخرى تزايد الصدام مع الدولة الصفوـيةـ، والـذـيـ كانـ صـدـاماـ وـتـنـافـساـ عـلـىـ المـصـالـحـ وـالـنـفـوذـ، بـالـرـغـمـ مـنـ اـرـتـدـائـهـ أـيـضاـ ثـوـبـ الخـلـافـ المـذـهـبـيـ السـنـيـ الشـيـعـيـ، وـهـذـاـ الصـدـامـ الـذـيـ زـكـتـهـ الـقـوـىـ الـأـورـوبـيـةـ الـمـتـصـارـعـةـ مـعـ الدـوـلـ الـعـمـانـيـةـ فـيـ وـقـتـ وـصـلـتـ فـيـ الـأـخـيـرـ إـلـىـ مـصـافـ القـوـةـ الـعـالـيـةـ الـأـوـلـىـ.

وـمـنـ ثـمـ، فـإـنـ أحـدـاـ لـمـ يـطـلـبـ مـنـ مـصـرـ أـنـ تـلـعـنـ حـرـبـاـ عـلـىـ إـسـرـائـيلـ مـنـ أـجـلـ غـزـةـ أـوـ الـانـفـاضـةـ مـنـ قـبـلـهـاـ، وـفـيـ المـقـابـلـ لـمـ يـطـلـبـ أحـدـاـ مـنـهـاـ تـدـيـنـ الصـرـاعـ مـثـلـ حـمـاسـ وـإـيـرانـ وـحـزـبـ اللهـ، وـلـمـ يـطـلـبـ أحـدـاـ مـنـهـاـ أـنـ تـضـحـيـ بـالـأـمـنـ الـمـصـريـ، وـلـكـنـ الـمـطـلـوبـ مـنـ مـصـرـ «ـالـتـارـيـخـ»ـ، أـنـ تـعـرـفـ أـنـ أـسـبـابـ اـتـهـامـهـاـ بـالـتـوـاطـؤـ مـتـعـدـدـةـ:

أـنـ الـأـمـنـ الـمـصـريـ هـوـ الـذـيـ أـضـحـيـ فـيـ خـطـرـ عـلـىـ عـكـسـ مـاـ تـدـعـيـ مـصـرـ أـنـ سـيـاسـاتـهـاـ الـحـذـرـةـ وـالـحـكـيـمـةـ تـهـدـفـ إـلـىـ حـمـاـيـةـ، أـنـ تـأـكـلـ عـنـاصـرـ الـإـرـادـةـ، وـلـيـسـ الـقـدـراتـ، وـرـاءـ إـيـثـارـ السـلـامـةـ وـالـاعـتـدـالـ وـعـدـمـ الصـدـامـ مـعـ إـسـرـائـيلـ وـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ؛ـ ذـلـكـ لـأـنـ كـانـ بـمـقـدـورـ مـصـرـ أـنـ تـفـعـلـ الـكـثـيرـ لـحـمـاـيـةـ أـمـنـهـاـ وـصـيـانـةـ سـيـادـتهاـ، دـوـنـ أـنـ تـتـهـدـدـهاـ حـرـبـ وـدـوـنـ أـنـ تـفـقـدـ نـصـرـتـهـاـ لـأـهـلـ غـزـةـ وـدـوـنـ أـنـ تـقـطـعـ عـلـاقـاتـهـاـ بـإـسـرـائـيلـ وـدـوـنـ أـنـ تـهـدـدـ عـلـاقـاتـهـاـ بـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ، إـلـاـ أـنـ مـوـاـقـفـ مـصـرـ بـدـتـ مـضـحـيـةـ بـكـلـ الرـصـيدـ الـحـضـارـيـ لـهـاـ وـدـورـهـاـ الـقـائـدـ فـيـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ، وـعـلـىـ نـحـوـ أـيـضاـ لـيـقـبـلـهـ أـيـ منـطـقـةـ مـنـ حـسـابـاتـ الـقـوـةـ وـالـتـواـزنـاتـ الـرـشـيـدـةـ؛ـ لـأـنـ أـمـنـ مـصـرـ أـضـحـيـ مـكـشـوـفـاـ وـمـهـدـداـ، لـافـتـقـادـهـاـ الـإـرـادـةـ وـلـافـتـقـادـهـاـ الـوعـيـ الـحـضـارـيـ.

٦- ما بعد العدوان وإعادة إعمار غزة كانا حاضرين في تفاعلات مرحلة العدوان وما قبل وقف النار.

وهـذـاـ الـحـضـورـ يـعـكـسـ اـعـتـرـافـاـ مـتـقدـماـ بـأـنـ الـآـلـةـ الـعـسـكـرـيـةـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ الـمـعـتـدـيـةـ عـلـىـ غـزـةـ لـنـ تـحـسـمـ الـحـربـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ ضـ خـيـارـ المـقاـوـمـةـ بـصـفـةـ عـامـةـ وـضـ حـمـاسـ بـصـفـةـ خـاصـةـ، وـمـنـ ثـمـ فـإـنـ هـنـاكـ حـاجـةـ لـلـنـظـرـ مـبـكـراـ فـيـماـ بـعـدـ الـحـربـ.

وـفـيـ حـينـ قـدـمـتـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ الـمـصـرـيـةـ طـرـيـقـاـ وـاحـدـاـ نـحوـ استـمـارـ التـعـاملـ مـعـ «ـأـبـوـ مـازـنـ»ـ باـعـتـبـارـهـ مـمـثـلـ السـلـطـةـ الـشـرـعـيـةـ، وـمـحـذـرـةـ مـنـ مـخـاطـرـ فـصـلـ حـمـاسـ لـغـزـةـ عـنـ الـحـضـرـةـ، وـدـاعـيـةـ إـلـىـ حـوـارـ فـلـسـطـيـنـيـ فـلـسـطـيـنـيـ بـوـسـاطـةـ مـصـرـيـةـ، وـمـتـمـسـكـةـ بـمـوـقـعـهـاـ مـنـ مـعـبرـ رـفـحـ، فـإـنـ الـمـفـاـوضـاتـ الـتـيـ جـرـتـ فـيـ مـصـرـ وـبـمـشارـكـةـ تـرـكـيـةـ، فـيـ نـطـاقـ الـمـبـادـرـةـ الـمـصـرـيـةـ لـوقفـ النـارـ (ـوـمـاـ بـعـدـهـاـ)ـ وـبـعـضـ نـتـائـجـ الـقـمـةـ الـعـرـبـيـةـ، قـدـ بـيـنـتـ أـنـ هـنـاكـ حـاجـةـ إـلـىـ طـرـيقـ وـسـطـ بـيـنـ الـمـسـلـكـ الـمـصـرـيـ الـذـيـ يـحـظـيـ بـمـسانـدةـ أـورـوبـيـةـ وـأـمـرـيـكـيـةـ وـبـتـوـافـقـ إـسـرـائـيلـ وـتـعـاوـنـ السـلـطـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ فـيـ رـامـ اللـهـ، وـبـيـنـ مـسـلـكـ إـيـرانـ الـذـيـ يـأـخـذـ جـانـبـ مـوـقـعـ حـمـاسـ فـقـطـ، طـاغـيـاـ فـيـ شـرـعـيـةـ «ـأـبـوـ مـازـنـ»ـ؛ـ لـتـعـاوـنـهـ مـعـ إـسـرـائـيلـ؛ـ

العرب والترك والفرس، فهل سيتصادم الدوران التركي والإيراني، وهل سيكون التركي (المعتدل) على حساب الإيراني (المتشدد) وخاصة مع تزايد الحديث عن أن تركيا وسيط موثوق به من الجانب الفلسطيني في غزة، وكذلك مع تزايد الضغوط على حماس (ما بعد العدوان) من أجل درجة أكبر من «الاعتدال»؟ وأين من ذلك كله الدور المصري؟

هل اختيار نظام مصر التخلص من دورها تجاه الصراع مع إسرائيل وتجاه مساندة القضية الفلسطينية لصالح خيارات أخرى أكثر براغماتية؟ ألم يكن مشهد فوضى القمم العربية المتلاحقة مؤشرًا على تأكيل دور مصر القبادي على صعيد النظام العربي الرسمي، على الأقل أمام مزایدات الآخرين عليها؟ هل يتحقق على هذا النحو الأمن الوطني المصري وحماية المصالح المصرية التي تتذرع بها قيادة النظام لتبرير حكمتها ورشادتها وعدم انفعالها؟! ألم أن مقارنة هذا المشهد المصري مع نظيريه التركي والإيراني، على اختلافهما أيضًا بالطبع، تبين كيف أن تركيا وإيران بدورهما النشط تجاه القضية إنما يخدمان أيضًا مصالحهما وأمنهما، ولو بأساليب مختلفة: صراغية أو تفاوضية، وأن العداء مع الولايات المتحدة وإسرائيل أو التحالف معهما ليس هو الدافع أو المقيد للقيام بالدور النشط في الفضاء الحضاري المجاور لهما؟ إذن فالملحق بالنسبة لمصر مقارنة بتركيا وإيران هو ضعف إرادة النظام المصري وقدراته نظرًا لضعف شرعنته وتأكيل رؤيته الإستراتيجية؛ حيث إن الأولوية معطاة للحفاظ على أمن النظام ومصالحه وليس أمن مصر وشعبها.

ومصدر هذا الحفاظ هو التحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل بآي ثمن ممكن ولو تحت مبرر اتهام حماس واتهام إيران واتهام قوى المعارضة الداخلية.

من ناحية ثالثة، ومع الاعتراف بأن التغيرات في النظم وبأن مصير إسرائيل ومستقبلها ككيان استيطاني عنصري، جميعها عمليات ليست آنية وحالة، ولكن عمليات ممتدة، ومع الاعتراف بأن الرؤية التثويرية للمواجهة مع إسرائيل تقتضي عدم الاعتراف بوجودها وعدم التعاون معها، بل السعي إلى إحداث تغيرات جذرية في النظم القائمة وشبكة التحالفات العربية والإقليمية، ومع الاعتراف بأن الرؤى التفاوضية لإدارة الصراع مع إسرائيل تقوم على الاعتراف بها كأمر واقع مفروض وضاغط، ومن ثم علينا إجراء حسابات المكسب والخسارة لتعظيم المكاسب بقدر الإمكان وتقليل الخسائر بقدر الإمكان.

وعلى ضوء ما تفرضه توازنات القوى الحالية من ضغوط وقيود، فإنه يجب الاعتراف من ناحية أخرى بأن الرؤى التفاوضية يمكن ألا تكون استسلامًا وانهزاماً، كما أن الرؤية التثويرية يجب ألا تكون مجرد مقاومة عسكرية بلا غطاء وبلا

جماعية تضامنية، عقب مؤتمر شرم الشيخ الذي دعت إليه مصر عشيّة انعقاد قمة الكويت، وذلك في وقت كانت الآلة العسكرية الإسرائيليّة تقصف فيه غزة بلا هواة، فما مغزى هذه الزيارة الجماعية التي اصطاف فيها قادة أوروبا على مائدة واحدة أمام أولئك وليفني يستمعون إلى أسانيدهم لدمير غزة وضرب أهلها، وبعد أن اجتمعوا مع مبارك يعلّون تأييدهم مسار التسوية التفاوضية الذي يسلّكه مبارك وأبو مازن، ولو داعين بدون أي ضغوط مباشرة إسرائيل إلى فتح المعابر للمساعدات الإنسانية.

ومن ناحية أخرى، ختمت رئيس وختم بوش إدارتهم بتوجيع اتفاقية التعاون مع إسرائيل لضمّان منع تهريب السلاح إلى غزة، في وقت ظل الجميع يتنتظر فيه ما ستقدمه إدارة أوباما من جديد يستجيب للأعمال العظام التي أغرق فيها العرب - وخاصة الشعوب - أنفسهم وهم يتظرون «أوهام» ما بعد بوش.

وخلاصة القول: على ضوء الاستدعاء السريع للذاكرة التاريخية الحضارية عن نمط العلاقة بين أركان الأمة الثلاثة، وعلى ضوء القضايا الكبرى التي يطرحها نمط التفاعلات المعاصر بين الأركان الثلاثة - انتلاقًا من اختلاف النظم والتوجهات الخارجية - وعلى ضوء بعض الملامح الكبرى عن سلوك كل منها خلال العدوان على غزة.. على ضوء كل ما سبق، فإن غزة كانت بمثابة مرآة كاشفة عن الآتي:

من ناحية، أنه في الوقت الذي تتكالب فيه الأمم على «المقاومة في غزة» فإنها قد هانت أيضًا على النظم العربية، غير مدركة أن هوان المقاومة، والآن بصفة خاصة، في وقت كشفت فيه إسرائيل بنفسها عن خواص خيار السلام لديها، إنما هو هوان للقضية الفلسطينية برمتها التي تتعرض للتصفية، كما أنه تهديد صريح وخطير من إسرائيل للأمن الوطني لكل الدول العربية، ناهيك عن «الأمن القومي العربي»، هذا إذا كانت هذه النظم ما زالت تدرك مغزى هذا الأمن القومي العربي ومغزى أن تصبح إسرائيل هي القوة الإقليمية المهيمنة التي تحكم سياساتها العدوانية في مصير هذه الأمة بكل أبعادها.

ومن ناحية ثانية، ما مآل العلاقة بين الدورين التركي والإيراني في المنطقة؟ فإذا كانت إيران تتعرض بالفعل لاتهامات عربية وخارجية عديدة حول دوافع ومالات توجهها الإقليمي، وإذا كانت إيران تتعرض لحصار متزايد سياسي وعسكري واقتصادي تقوده الولايات المتحدة بتعاون عربي، حيث تقدم أمريكا وإسرائيل إيران كمصدر التهديد الأساسي والعدو الأول للعرب، فماذا عن تركيا العلمانية التي يحكمها الآن حزب ذو توجه إسلامي تؤثر عليه ذاكرة حضارية: أي ذاكرة ما جمع بين تركيا والعرب وإيران في إطار حضاري إسلامي، وهي ذاكرة تفاوت في الحكم عليها بعد سقوط الخلافة العثمانية، كل من

عداها لها، على غرار المقوله التي ترددتها الدبلوماسية الإسرائيلية ابتداء من ليبني إلى رئيس المخابرات الإسرائيلية في محاولة لإجراخ الدبلوماسية المصرية وكشف ما لا تستطيع أن تصرح به علناً، ولكن يدركه العديدون، ألا وهو أن مصر تعتبر حماس تهديداً وتريد التخلص منه.

عبارة أخرى، هناك حاجة لاستثمار زخم «صمود المقاومة» من أجل كسر الحصار عليها كخطوة لازمة مسبقة لأي مصالحة بين جنائي المقاومة الفلسطينية، العسكرية والتفاوضية السلمية. ومن ثم فإن هناك حاجة لتحرك دولي عربي وإسلامي بلغة جديدة ووسائل جديدة لإعادة التوازن بين هذين الجنانين ابتداء من رد الاعتبار لخيار المقاومة بصفة عامة وكشف عورات خيار التسوية التي جرت لاكثر من ثلاثة عقود حتى الآن، وصولاً إلى إصلاح منظمة التحرير (عند إعداد الدراسة للنشر صعدت حماس من هجومها السياسي من خلال دعوة خالد مشعل من الدوحة- إلى التوافق حول مرجعية جديدة للشعب الفلسطيني، على نحو أثار تساؤلات حول منظمة التحرير الفلسطينية).

٢- معالجة خطيبة فصل غزة عن الضفة أياً كانت مبررات وأساني드 الأطراف المعنية واتهاماتها ببعضها البعض، فإن هذا الفصل الجغرافي الذي يدعم الفصل بين خياري المقاومة -وهما لابد أن يكونا متكاملين- إنما يخدم مخطط إسرائيل من أجل استكمال إجهاض فكرة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة فاعلة، ومن ثم لابد أيضاً من إدراك محاذير إلغاء غزة على كاهل مصر، عودة إلى وضع تاريخي سابق، واستكمالاً لما بدأه مخطط شارون بالانسحاب الأحادي من غزة موهماً بأن غزة لم تعد محطة، في حين أن ما حدث لم يكن أكثر من إعادة انتشار عسكري بعد إزالة المستوطنات.

ومن ثم، ومهما تعددت الانتقادات لوقف مصر من عبر رفح ومن سلطة حماس في غزة، ومهما تعددت مبررات مصر، فإن من أكثر المبررات مصداقية في حد ذاتها (بغض النظر عن أسباب استدعائهما) هو تحذير مصر من مخاطر فصل غزة عن الضفة والناتج عمما يسمى «انقلاب حماس على الشرعية».

٣- ضرورة تكافف كل الجهود العربية والإسلامية -ومن خلال وساطة متعددة الأطراف- لإعادة اللحمة إلى الصف الفلسطيني، وباستخدام كل أوراق الترغيب والضغط الممكنة على الطرفين. فإذا كان بوش وإسرائيل لم ينجحا في إزالة خيار حماس لصالح خيار «أبو مازن»، وطالما لم يتخل النظام العربي الرسمي ومصر عن مبادرة السلام العربية، إذن هل القدر

رؤيه إستراتيجية. ومن ثم فإن الوضع القائم، مع كامل الوعي بخراطته، يتطلب رؤيه إستراتيجية للمقاومة الحضارية الشاملة تتوزع فيها الأدوار بين أركان الأمة الثلاثة ويتحقق على صعيدها قدر من التوافق في المواقف حول عدد من القضايا التي لا تقرير فيها حماية لقضية الفلسطينيين وحقوق الشعب الفلسطيني، وحماية لأمن الأمة بأسراها.

وهذه القضايا هي:

١- قضية إعادة إعمار غزة ليست قضية إنسانية فقط ولكن قضية سياسية بالأساس، وستكون منطلقاً لداخل سياسية عدة: من سيدير العملية؛ حماس أم السلطة الفلسطينية أم هيئة جماعية دولية عربية أو دولية؟ ولصالح من سيكون إعادة الإعمار؟ وما شروط إسرائيل للسامح به؟ هل سيكون دليلاً على انتصار مقاومة غزة؟ وهل يمكن أن يكون إعادة بناء لوعاء ونسيج المقاومة؟ أم سيسخدم كورقة ضغط -اقتصادية ومالية أخرى- للحصول على مزيد من التنازلات الفلسطينية باسم حماية التسوية السلمية ومن أجل مزيد من الضغوط والقيود على خط المقاومة بصفة عامة وليس حماس فقط؟ إذن كيف يمكن أن تتجه الجهود الدبلوماسية للأركان الثلاثة في مواجهة هذه المعضلة، وخاصة أنه قد تبين منذ ما قبل وقف النار وبعد مباشرة، كيف تتشدد إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بهذا الشأن مدعومة بموافقات بعض الدول العربية؟

ومن ثم، من الضروري الحذر أن تؤدي المساندة الإيرانية المباشرة، من خلال الإعلان عن المشاركة في إعادة الإعمار والاستمرار في الإمداد بالسلاح رغمما عن الحصار، إلى مزيد من التشدد، أو أن تؤدي المبادرة التركية إلى «استئناس مقاومة غزة السلاح وتطبيعها، وذلك من خلال تكرار ما سبق أن قام به الاتحاد الأوروبي مع منظمة التحرير الفلسطينية، من الدعوة إلى الاعتراف بشرعيةهم والتفاوض معهم مقابل الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن خيار المقاومة المسلحة (نبذ العنف) ومن ثم الدخول إلى مسار أوسلو؟

إن خيار المقاومة في حاجة لتكافف الجهود من أجل إعادة تكامله مع خيار التسوية السلمية، ولكن وفق أسس جديدة تعيد الاعتبار لخيار المقاومة وليس احتواه وحتى تصفيته. وهو الأمر الذي يعني أن على حركة حماس أن تقود معركة سياسية جديدة بعد أن صمدت أمام العدوان العسكري. ومن ثم فإن لكل من تركيا وإيران أدوارهما المتكاملة في هذه المعركة السياسية، كما يمكن أن يكون دور مصر رصيداً لإنجاح هذا التوازن، على أن تخلى عن تحيزها ضد حماس ولا نقول

ومتصاعدة للاستعمار التقليدي ممثلاً في البداية في القوات الأمريكية في قواعد الخليج والتي تجسد احتلالاً ناعماً مغلقاً بأطر تعاقدية أمنية مشتركة، ثم تمثل بعد ذلك في قوات الاحتلال الأمريكي في أفغانستان والعراق تحت ذريعة التحرير من قوى الإرهاب والاستبداد، ناهيك عن محاولات التدخل العسكرية المتعددة باسم التدخل الإنساني، في الصومال وفي دارفور، وفي مواجهة القرصنة جنوب البحر الأحمر.

إن هذه المخاطر قد تبدو حالياً بعيدة عن تركيا، ولكنها ليست كذلك في نظر أصحاب الرؤى الإستراتيجية طويلة الأمد ذات الأفق الحضاري الواسع، التي تستدعي الذاكرة التاريخية والخريطة الكلية للمشاهد، إذن كيف ستقدم مشاهد «ما بعد العدوان» ساحة لاختبار مواقف أركان الأمة الثلاثة؟

الأدنى من المواقف المشتركة لا يحقق مصالح مشتركة، في الوقت نفسه الذي لا ينال من المصالح الوطنية المتنافسة بين الدول الثلاث، بل قد يساعد على تحجيم المخاطر والتهديدات المتزايدة المحيطة بالأمة الإسلامية برمتها، وليس مصر والعرب بمفردهم أو إيران بمفردها أو تركيا بمفردها.. إلخ؟

الآن ندرك مثلاً قدر الخطير من ظهور الأساطيل الأوروبية، بعد الأسطول الأمريكي، في المتوسط وفي جنوب البحر الأحمر باسم المشاركة في الحصار ومنعاً لتهريب السلاح إلى غزة؛ إنه حصار موجه بالأساس لإيران ولكنه أيضاً مهدد لأمن وسيادة مصر وكل الدول العربية؛ حيث يحمل هذا الحصار البحري دلائل وعلامات استعمار أوروبي عسكري جديد، بعد أن شهدت الأمة -وعبر ما يقرب من عقدين من الزمان- عودة تدريجية

